

آراء الشيخ أحمد زروق* الإصلاحية

للككتور المحريس عزوزي

تمهيد :

يتميز التصوف المغربي بشكل عام منذ ظهور الشاذلية في ظل الموحدين بالقيام ببعض المحاولات الإصلاحية في حقل الفكر الصوفي، ولعل هذا ما ميز التيار الصوفي بالمغرب عن صنوه بالشرق. فمشكلة إصلاح الفكر الصوفي كانت حاضرة دوما لدى كبار الصوفية الغيورين على حظيرة التصوف من أن يدخلها الدخيل أو ينساب إليها ما يفسد جوهر علم السلوك والتصوف كما عرفه الأسلاف. ولذلك اعتبر كثير من علماء المغرب أن التصوف أكثر الميادين الفكرية والأخلاقية التي تتأثر بالفساد، والابتداع والانحلال، وهو ما جعل الشيخ أحمد زروق يقول قولته الشهيرة : « احذر هذا الطريق فإن أكثر الخارجين منه»⁽¹⁾.

(*) هو أبو العباس أحمد بن أحمد البرنسي الفاسي المعروف بزروق أحد كبار الفقهاء الصوفية (846هـ - 899 هـ) درس العلوم الإسلامية على كبار علماء فاس وتلمسان في عصره، ورحل لطلب العلم في المشرق فكان من أبرز شيوخه الإمام شمس الدين السخاوي. استقر به المقام في "مصراته" حيث ذاع صيته شرقا وغربا وأصبح له تلامذة وأتباع وطريقة صوفية تنسب له. ترك الشيخ زروق مؤلفات عديدة ومتنوعة (التفسير - الحديث - الفقه ...) وإن كان الحظ الأوفر منها للتصوف.

(1) قواعد التصوف - قاعدة 8 رقم 201.

ويمكن اعتبار زروق أبرز علماء الصوفية الذين حاولوا إصلاح الفكر الصوفي المغربي مما شابه من انحرافات وزيف وضلال ليس من البعيدين عن مجال التصوف وإنما من أهله وعموم المنتسبين إليه، ولذلك اعتبر أخطر الانحراف الصوفي ما كان صادرا ونابعا من الصوفية أنفسهم، لأنهم بذلك يؤكدون على التمولية والتضليل مما يسبب في وقوع كثير من الناس في نفس الانحرافات.

وقبل أن أُلج موضوع الإصلاح الصوفي عند زروق وأبرز آراءه في ذلك أرى من الضروري إلقاء نظرة سريعة عن أهم التيارات الإصلاحية التي سبقت عصره وذلك من أجل تبين معالم الفكر الإصلاحي عند محتسب الصوفية مقارنا بتجارب أخرى التقت جميعها في نفس الأهداف والأغراض.

إصلاح الفكر الصوفي قبل أحمد زروق :

كان التصوف في القرون الأولى صافيا نقيًا من كل ما قد يخدش في مشروعيته ومصداقيته، فقد كان ملتزما بالكتاب والسنة وأصول الشريعة، ويكفي أن نذكر أمثال عبد الله بن المبارك (ت 181هـ)، والإمام الجنيد (ت 297هـ) وسهل بن عبد الله التستري (ت 283 هـ) وغيرهم ممن أشاد بهم ابن تيمية (ت 728 هـ) في فتاويه⁽²⁾ كي يتأكد لنا صفاء التصوف في القرون الثلاثة الأولى، وهو الصفاء الذي عبر عنه الإمام الجنيد في قولته الشهيرة : «علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة فمن لم يسمع الحديث ويجالس الفقهاء ويأخذ أدبه من المتأدبين أفسد من يتبعه»⁽³⁾.

بعد هذه الفترة أخذ التصوف الفلسفي يتسلل إلى رحاب التصوف الخالص وأصبحت تروج نظريات صوفية موهلة في الغموض والانحراف مثل نظرية الطول ونظرية وحدة الوجود، إلى

(2) فتاوى ابن تيمية، الجزء 10 و 11.

(3) الرسالة القشيرية ص : 19 وقواعد زروق ص : 26.

غير ذلك. وقد كانت مثل هذه النظريات محل نقد ورد من لدن العلماء أمثال ابن الجوزي⁽⁴⁾ وابن تيمية والشاطبي⁽⁵⁾ وغيرهم، غير أن الذي يهمننا ونحن بصدد الحديث عن آراء زروق الإصلاحية هو ما تعلق بإصلاح الفكر الصوفي على مستوى الممارسة والتطبيق، وليس على مستوى النظرية. غير أنه ليس بالوسع حصر جميع الذين عرفوا بمحاولاتهم الإصلاحية في هذا المجال قبل عصر زروق، لذلك نقتصر على مثالين اثنين هما : مثال أبي الحسن الشاذلي مؤسس الطريقة الشاذلية، ومثال ابن البنا السرقسطي صاحب منظومة «المباحث الأصلية». بالنسبة لأبي الحسن الشاذلي، فقد كان غرضه الأول من وراء إصلاح الفكر الصوفي في عصره هو توضيح خطورة التصوف الفلسفي الذي عرف انتشارا كبيرا في الأندلس مع ابن عربي الحاتمي (ت 638 هـ) وابن سبعين (ت 669 هـ)، ودعا بالمقابل إلى التخلق بالأخلاق الصوفية السنية الخالصة. لقد كان هدفه الأساسي هو تطهير الفكر الصوفي من النزاعات الداخلية الموغلة في الانحراف والابتداع، وهذا ما رамه من خلال قوله : «إذا عارض كشفك الكتاب والسنة فتمسك بالكتاب والسنة ودع الكشف وقل لنفسك إن الله قد ضمن لي العصمة في الكتاب والسنة ولم يضمنها لي في الكشف»⁽⁶⁾.

من جهة أخرى أكد الشاذلي في دعوته الإصلاحية على ضرورة التمسك بمبدأ «التخلية والتحلية» أي تخلية النفس من الشهوات وتحليتها بفضائل الأعمال والصفات. وهذا جانب عملي يرتبط بالممارسة الصوفية وتطبيقاتها، فالزهد في الأشياء الدنيوية أمر مطلوب، لكن كثيرا من الناس فهموه على أساس الإعراض الكلي عن

(4) ابن الجوزي في "تلبيس إبليس"

(5) الشاطبي في "الاعتصام."

(6) ابن عجيبة : إيقاظ الهمم 122/2.

ملذات الدنيا وطيباتها، وظنوا أن التقشف ولبس المرقعات عنوان الصلاح والولاية، وأن التصوف يتعارض مع زينة الحياة وطيبها، فقام الشاذلي يصحح هذه المفاهيم ويبين للناس أن التصوف «ليس بالرهبانية ولا بأكل الشعير والنخالة وإنما هو الصبر على الأوامر واليقين في الهداية»⁽⁷⁾. فجوهر التصوف إذن ليس في الرسوم والأشكال وإنما هو في النوايا والأعمال الصالحة، ولذلك نجد الشاذلي وهو الشيخ المربي الصوفي «يلبس الفاخر من الثياب، ويركب الفاره من الدواب، ويتخذ الخيل الجياد، وكان لا يعجبه الزي الذي اصطلح عليه الفقراء ولا يتخذ المرقعات التي يتخذها الصوفية»⁽⁸⁾.

لقد أراد الشاذلي أن يرجع بالتصوف إلى أصوله ومنابعه على أساس من الزهد، الذي لا يتعارض ودعوة الإسلام الصريحة في الأخذ بأسباب الدنيا بجميع أشكالها، إذ التصوف الحق لا يتعارض مع اتخاذ الأسباب، بل هو يدخل في كل الأسباب، ولذلك قال الشاذلي : «نحن إذا صحبنا تاجر ما نقول له : اترك تجارتك وتعال أو صاحب صنعة ... أو طالب علم ... ولكن نقر كل واحد فيما أقامه الله تعالى ...»⁽⁹⁾.

بالإضافة إلى ذلك انتبه الشاذلي إلى ما كان سائدا في عصره من الاهتمام الشديد بالأوراد والوظائف الصوفية، مع المبالغة في الأخذ بذلك، فثار على ذلك المفهوم المتطرف الذي جعل من التصوف كيانا لا يتجاوز حدود سن الأوراد والأذكار من طرف أشياخ التصوف الذين يجهلون حقيقة التصوف وجوهره، لذلك سألهم أحدهم يوما قائلاً له : «يا سيدي : وظف علي وظائف أقوم بها، فما كان من

(7) عمار علي سالم : أبو الحسن الشاذلي ص : 82.

(8) المصدر نفسه ص : 34.

(9) المصدر السابق ص : 125.

الشاذلي إلا أن أجابه مستغربا ومستنكرا : «أرسول أنا ؟ الفرائض معلومة والمعاصي مشهورة، فكن للفرائض حافظا والمعاصي رافضا. تكن متصوفا صالحا»⁽¹⁰⁾، وإن كانت هذه القولة تنسب أيضا إلى شيخه مولاي عبد السلام. لقد اعتبر الشاذلي التصوف الحق هو الرجوع إلى تعاليم الإسلام السمحة ومبادئه المثلى، لذلك كان تجديده وإصلاحه الصوفي مرتكزا على أمرين : مواجهة التصوف الفلسفي من جهة ومواجهة التصوف الطرقي القديم من جهة أخرى. فالنوع الأول قد خرج عن مبادئ التصوف الأصلية وخصوصيات التصوف الإسلامي الخالص، أما النوع الثاني فقد بالغ أتباعه في فهم الزهد والعبادة على نحو غير مقبول شرعا، فاعتقد أن الزهد هو لتكشف وخرق عوائد النفس والعزلة عن الناس، كما ذهب إلى إدراج كثير من الأمور في العبادات ليست منها، وهذا النوع من التصوف هو الذي قاومه أحمد زروق بشدة في كتابه «عدة المريد» وغيره من الكتب.

أما ابن البنا السرقسطي⁽¹¹⁾ فقد انتقد في الفصل الأخير من منظومته : «المباحث الأصلية عن جملة الطريقة الصوفية» متصوفة وقته ووصفهم بمتشبهى الوقت، ولذلك تكمن ميزة المنظومة في كونها جمعت بين الانتصار للتصوف السني والتربية الصوفية عموما، وبين حساب وانتقاد كثير من مظاهر الانحراف والبدع التي طغت في عصره ولذلك استهل موضوعات كتابه بقوله :

ياسائلي عن سنن الفقير	سألت ما عز عن التحرير
إن الذي سألت عنه مات	وصار بعد أعظما رفات
فطمست أعلامه تحقيقا	فلم تجد بعد لها طريقا

(10) ابن عجيبة : شرح الصلاة المشيشية، ط أولى، مطبعة العرائش 1982 ص : 6.

(11) هو العباس أحمد بن محمد بن يوسف التجيبي المشهور بابن البنا، أصله من سرقسطة بالأندلس ومنها انتقل إلى فاس حيث توفي، ولم يعرف تاريخ ذلك على وجه التحديد، ويرجح أن يكون قد عاش خلال القرن السابع ولا نعرف شيئا عن حياته وآثاره إلا ما كان من منظومته التي أصبح بفضلها -وهو الرجل العامي- معدودا من عجائب مدينة فاس كما ذكر زروق. انظر أول شرح المباحث الأصلية لزروق خ ع (الخزانة العامة) بالرباط (2284 د) وانظر الفتوحات الإلهية لابن عجيبة 5/1.

ثم ختم منظومته بتحذير المريد السالك من الانسياق وراء تلك الطوائف المنحرفة التي ابتدعت أمورا غير معروفة وشوهت معالم التصوف السني الخالص فقال :

يا قاصدا علم الطريق السالف	لا تقتد بهذه الطوائف
ما منهم من علم المقصودا	منه ولا الوارد والمورد
لم يعرفوا حقيقة الطريقة	فالقوم جهال على الحقيقة
فاحذرهم خشية يفتنوكا	واترك سبيلا لم يزل متروكا

ويعتبر الفصل الخامس من المنظومة الذي خصه المؤلف للحديث عما آل إليه التصوف في عصره السبب الرئيسي في اشتهاار المنظومة وقيام كثير من العلماء بشرحها، وقد هدف الناظم من خلال هذا الفصل إلى الانتصار للتصوف السني وما يرتبط به من تربية، ثم الرد على خصوم التصوف وتفنيد ادعاءاتهم مع المقارنة في نفس الوقت بين الصورة المثلى وواقع ما آلت إليه الأمور.

ويلتقي ابن البنا مع أحمد زروق في كونهما من أبرز المنافحين والمدافعين عن التصوف ومبادئه، فهما لا ينهون عن سلوك طريق التصوف بل عن الاقتداء بالطوائف التي شوهت أسسه وتعاليمه السامية، وبذلك تلتقي أهداف كل من المباحث الأصلية مع أهداف زروق الإصلاحية في كتابه «عدة المريد» والذي حاول من خلاله كما سوف نرى إحياء التصوف السني وإصلاح ما كان سائدا في عصره.

هذه إذن باختصار بعض معالم الإصلاح الصوفي التي ظهرت قبل عصر زروق، وقد اكتفينا بتقديم نموذجين توخيا للاختصار. وبذلك يتبين أن نزعة الإصلاح في الفكر الصوفي دائمة ومستمرة مع استمرار ظهور انحرافات وبدع صوفية، فلا يكاد يخلو عصر من العصور من عالم صوفي يتنبه لخطورة تفاقم الفساد والانحلال

الصوفي فيدعو إلى التزام مبادئ التصوف السني وتعاليمه السليمة الأصيلة ويقوم بدعوة إصلاحية تبتغي تقويم الانحرافات ومحاربة البدع والأهواء، وهو ما رامه الشيخ أحمد زروق من خلال آرائه الإصلاحية التي شملت ميادين عدة ومجالات رحبة من مجالات التصوف، وهو ما سنتعرض له من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : أسس إصلاح الفكر الصوفي عند أحمد زروق.

المبحث الثاني : إصلاح ما تعلق بالعبادات.

المبحث الثالث : إصلاح النفوس والقلوب.

المبحث الرابع : إصلاح المجتمع الصوفي : محاربة بدع التصوف وتصحيح أسس الطريقة.

المبحث الخامس : أمور عامة أنكرها زروق على القوم.

المبحث الأول : أسس إصلاح الفكر الصوفي عند أحمد زروق

يرتكز مفهوم إصلاح الفكر الصوفي عند زروق على جملة من الأسس والقضايا التي بنى عليها مجموع آرائه الإصلاحية والتجديدية. فقد كان الشيخ على اطلاع عميق على الحالة المتردية التي وجد عليها صوفية عصره، وكان يعلم أنهم أصبحوا بعيدين عن جوهر التصوف وأساسه الخالص، وهذا ما دفعه إلى أن يقوم بإصلاح وتجديد وإحياء الطريقة الصوفية الشاذلية على أساس من مبادئ الشرع القويم وتعاليم الدين الأساسية، وهكذا يمكن إجمال تلك الأسس والقضايا فيما يلي :

أ - تحكيم الكتاب والسنة :

وهو شعار التصوف السني الخالص، منذ أن تم تقييده في القرون الأولى، إلا أن حدود هذا الاتباع يصعب رسمها والاتفاق عليها، ذلك أن الكتاب والسنة كمصدرين للشرعية والحقيقة يختلف الفهم والتأويل في شأنهما. وهو ما أدى في إطار الكيان الصوفي إلى التمييز بين علماء الشريعة وعلماء الحقيقة، إلا أن زروقاً قد فصل القول في قواعده في هذه المسألة الشائكة التي تعتبر مناط الخلاف بين الفقهاء والصوفية فقال : « أصل كل أصل من علوم الدنيا والآخرة مأخوذ من الكتاب والسنة مدحا للممدوح وذما للمذموم ووصفا للمأمور به.

ثم للناس في أخذها ثلاثة مسالك :

أولها : قوم تعلقوا بالظاهر مع قطع النظر عن المعنى جملة، وهؤلاء أهل الجحود من الظاهرية لا عبرة بهم.

الثاني : قوم نظروا لنفس المعنى جمعا بين الحقائق فتأولوا ما يؤول وعدلوا ما يعدل، وهؤلاء أهل التحقيق من أصحاب المعاني والفقهاء.

الثالث : قوم أثبتوا المعاني وحققوا المباني وأخذوا الإشارة من ظاهر اللفظ وباطن المعنى وهم الصوفية المحققون والأئمة المدققون، لا الباطنية الذين حملوا الكل عن الإشارة فهم لم يثبتوا المعنى ولا العبارة فخرجوا عن الملة ورفضوا الدين كله»⁽¹²⁾.

وكرد فعل ضد التيارات الصوفية البدعية نادى أحمد زروق بضرورة الاعتصام بالكتاب والسنة، يقول في القاعدة (198) من قواعده : « لا حكم إلا للشرع، فلا تحاكم إلا له، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ »⁽¹³⁾ وقد أوجب وحرم وندب وكره وأباح وبين العلماء ما جاء عنه، كل بوجهه ودليله»⁽¹⁴⁾.

فتحكيم الكتاب والسنة في كل الأمور والالتزام بآداب الشرع فيما ارتبط بمجال التصوف وعلم السلوك مقتضيات ضرورية لكل مريد سالك رام طريق الحق وابتغى خوض غمار التصوف السني الخالص الملتزم. ويستشهد زروق بهذا الصدد بمجموعة من أقوال كبار رموز التصوف التي تدعو إلى الالتزام بأحكام الكتاب والسنة وأصولها من ذلك مثلاً قول سهل التستري (ت 283 هـ) : « بنيت أصولنا على ستة أشياء : كتاب الله وسنة رسوله، وأكل الحلال، وكف الأذى، واجتناب الآثام، والتوبة، وأداء الحقوق » وقول أبي عثمان : « من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلًا نطق بالحكمة ومن أمر الهوى على نفسه نطق بالبدعة ».

وقول أبي العباس بن عطاء (ت 309 هـ) : « من ألزم نفسه آداب السنة نور الله قلبه بنور المعرفة ولا مقام أشرف من متابعة الرسول ﷺ في أوامره وأفعاله وأحواله ».

(12) قواعد التصوف ص : 47.

(13) سورة النساء الآية : 59.

(14) القواعد ص : 124.

وقال أبو القاسم النصر اباذي (ت 367 هـ) : «أصل التصوف ملازمة الكتاب والسنة وترك الأهواء والبدع وتعظيم حرمان المشايخ ورؤية أعذار الخلائق والمداومة على الإعراض عن الآثار وترك الرخص والتأويلات»⁽¹⁵⁾.

فهذه مجموعة من أقوال كبار الصوفية استشهد بها أحمد زروق لبيان مذهبه في إنكار البدع والحوادث وأنه مبني على ما جاء في الكتاب والسنة لا يحيد عنهما، ولذلك عقب على تلك النصوص بقوله : «هذه هي الأصول من ضيعها حرم الوصول، وأكثر أهل هذا الزمان على ذلك إلا من عصم الله سبحانه وقليل ما هم».

ب - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

تعد قضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها دعوة الإصلاح عند أحمد زروق، ولذلك يتوجه عنده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل المجتمع إلى ما يقع فيه من انحرافات وأخطاء وبدع يجب تصحيحها وتقويمها التزاماً بقوله تعالى : ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تامرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾⁽¹⁶⁾.

ولا شك أن قضية النهي عن المنكر تعتبر جوهر عملية الإصلاح في كل دعوة قويمية فالنهي عن المنكر هو أول ما يبدأ به في كل إصلاح، ولذلك جاء كتابه «عدة المريد» حافلاً بالتنبيه على المنكرات والبدع الحاصلة لدى مجموعة من الطوائف الصوفية التي لم تلتزم منهج الإسلام الصحيح في سلوك طريق الزهد والانقطاع للعبادة.

ويعتبر زروق أن عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بد أن تكون مقيدة بشروط ذكرها في كتابه «الجامع لجمل من الفوائد

(15) عدة المريد ص : 3.

(16) سورة آل عمران، الآية : 110.

والمنافع»، حيث قال : «فصل : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب إلا بشرط كونه منكرا متفقا عليه في معتقد الفاعل، والقدرة عليه بلا ضرر فادح، وأن لا يؤدي إلى منكر أعظم، وإلا فالتغيير باللسان ضراعة إلى الله ونحوها في إزالته ثم كراهيته بالقلب إن لم يقدر. وقد قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي رضي الله عنه : قل الحق ليعرفك الله ولا تقله ليعرفك الناس، وقال بعض العلماء : لا يسمى الغير صادقا حتى يصدق حيث لا ينجيه إلا الكذب...»⁽¹⁷⁾.

ويعتبر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمرا واجبا على كل مسلم لقوله صلى الله عليه وسلم «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه»⁽¹⁸⁾.

وقد شرح زروق معاني هذا الحديث في إطار شرحه لقول ابن أبي زيد القيرواني في رسالته : «ومن الفرائض : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل من بسطت يده في الأرض وعلى كل من تصل يده إلى ذلك فإن لم يقدر فبلسانه فإن لم يقدر فبقلبه»⁽¹⁹⁾.

حيث قال زروق : «يعني أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على من له قدرة بإمارة أو قضاء ونحوه، وقد يخص ذلك ويعم، وقد قال عليه السلام : «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليعمنكم الله ببلاء من عنده»⁽²⁰⁾، قال ابن رشد : «يجب على كل مسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشروط ثلاثة : أحدها أن يكون عارفا بالمعروف والمنكر لأنه إن لم يكن عارفا بهما لم يصح منه أمر ولا نهى، الثاني : أن يأمّن أن يؤدي إنكاره إلى منكر أعظم

(17) الجامع لجمل من الفوائد والمنافع، مخطوط خ ع بالرباط رقم 2207 د ص : 100.

(18) رواه أبو داود في سننه 123/4، والإمام أحمد في مسنده 20/3، 49/3.

(19) ابن أبي زيد القيرواني : متن الرسالة، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ط 1994/3 ص 194.

(20) انظر سنن الترمذي كتاب الفتن 317/3 وانظر مجمع الزوائد 266/7.

كنهيه عن شرب الخمر فيؤدي إلى قتل النفس، لأنه إن لم يأمن على نفسه لم يصح له أمر ولا نهي. الثالث : أن يعلم أو يغلب على ظنه أن إنكاره مؤثر نافع وإلا لم يجب عليه، ولكن يستحب له برفق لقوله تعالى : ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (21)».

وتعتبر قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمراً يعتمد على مصارحة الناس بما فرط منهم ابتغاء محوه وإصلاحه. وهو ما سلكه أحمد زروق في معظم كتبه التي انتقد من خلالها ممارسات الصوفية المنحرفة وبدعهم الضالة، وبذلك يرتبط داعي الإصلاح بعامل النصح والنصيحة الحسنة لقوله تعالى : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (22)، ولذلك سمي زروق أحد كتبه الإصلاحية «النصح الأنفع» (23)، كما سمي كتاباً آخر له : «النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية»، فعبر بلفظتي النصح والنصيحة تأكيداً منه على التزام المنهج القرآني في الدعوة إلى الخير والصالح وسبيل الرشاد.

وقد انطلق زروق في تحرير كتابه «الجامع لجمل من الفوائد والمنافع» من حديث رسول الله ﷺ : «الدين النصيحة»، قالوا لمن يارسول الله قال : لله وكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم» (24). وهذا الحديث هو الذي بنى عليه المؤلف كتابه «النصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية» (25).

وقسم المؤلف النصيحة إلى الأقسام الثلاثة فقال : النصيحة لله بثلاث : اعتقاد الحق في وصفه، والقيام بأمره، والاستسلام لقهره.

(21) سورة طه : الآية 44.

(22) سورة النحل الآية : 125.

(23) هو كتاب النصح الأنفع والجنة للمعتصم من البدع بالسنة.

(24) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه 74/1 رقم الحديث 55.

(25) انظر الشذرات الذهبية على النصيحة الزروقية لمحمد بن يوسف الكافي التونسي، بالقاهرة 1935 ص : 7.

والنصيحة لرسوله بثلاث : باتباع سنته، وإكرام قرابته، والشفقة على أمته. والنصيحة لعامة المسلمين بثلاث : إقامة حقوقهم، والكف عن أذاهم، ونفعهم بما أمكن كيف أمكن. والنصيحة لخاصتهم بثلاث : إقامة حقوقهم في مراتبهم وإقامة ما أقامه الحق من حرمتهم وبذل الوسع في منافعهم وتذكيرهم ...»⁽²⁶⁾.

ولما كان النهي عن المنكر يقتضي الإنكار والتشنيع، فقد تحدث زروق عن مستند ذلك وأدابه فقال : «إنكار المنكر إما أن يستند لاجتهاد أو لحسم ذريعة أو لعدم التحقيق أو لضعف الفهم أو لقصور العلم أو لجهل المناط أو لانبهاام البساط لوجود العناد. فعلامة الكل الرجوع للحق عند تعينه»⁽²⁷⁾، بيد أن المؤلف يرى أن الإنكار وتعريف القوم المنكر عليهم بعيوبهم يجب أن يكون برفق ولين مع الحرص على ستر ذلك، فإذا كان الإنكار قد تم وفق ذلك اعتبر نصيحة، أما إذا كان مرفوقا بالتشنيع والهتك فإنه يعتبر فضيحة. «فمن عرفك بك من حيث لا يشعر الغير فهو الناصح، ومن أعلمك بعيبك مع شهود الغير فهو الفاضح ... وقد صح : من ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، ومن أقال مسلما عثرته أقال الله عثرته يوم القيامة ...»⁽²⁸⁾. ولعل هذا ما جعل زروقاً يحذر الناس من كتاب «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، لأنه بالغ في التشنيع على الصوفية وجاوز الحد في ذلك وإن اعتبر أنفع كتاب عرف بوجوه الضلال والانحراف لتحذر. ولما كان النهي عن المنكر يترتب عن دواع وأسباب عقد زروق الحديث عن تلك الدواعي فقال :

دواعي الإنكار على القوم خمسة :

أولها : النظر لكمال طريقهم، فإذا تعلقوا برخصة، أو أتوا

(26) الجامع لجمل من الفوائد والمنافع ص : 85.

(27) قواعد التصوف ص : 127.

(28) المصدر نفسه ص : 128.

بإساءة أدب أو تساهلوا في أمر، أو بدر منهم نقض أسرع للإنكار عليهم، لأن النظيف يظهر فيه أقل عيب، ولا يخلو العبد من عيب ما لم تكن له من الله عصمة أو حفظ.

الثاني : رقة المدرك ومنه وقع الطعن على علومهم في أحوالهم، إذ النفس مسرعة لإنكار ما لم يتقدم لها علمه.

الثالث : كثرة المبطلين في الدعاوي والطالبيين للأغراض بالديانة وذلك سبب إنكار حال من ظهر منهم بدعوى وإن أقام عليها الدليل لاشتباهاه.

الرابع : خوف الضلال على العامة باتباع الباطن دون اعتناء بظاهر الشريعة كما اتفق لكثير من الجاهلين.

الخامس : شحة النفوس بمراتبها، ومن ثم أولع الناس بالصوفية أكثر من غيرهم...⁽²⁹⁾ وهذه الوجوه المذكورة في هذه القاعدة أشار المؤلف إلى بعض منها في كتابه «عدة المريد» أثناء إنكاره ومناقشته للطوائف الصوفية المنحرفة، وهي دواع وأسباب استطاع جمعها بدقة ووجاهة نظر تنم عن مدى إحساس المؤلف بجسامة الأمر وخطورته، ولذلك اهتم بالبحث عن دواعي الإنكار وبواعث الإصلاح وأدابه وعمله، كما اهتم بالبحث عن سبل العلاج والنصيحة كما سوف نرى في المباحث اللاحقة بإذن الله.

ج - النهي عن البدع :

يعتبر دافع النهي عن البدع أبرز الأسس والبواعث التي انطلق منها أحمد زروق في إبداء آرائه الإصلاحية، ويدخل هذا في إطار النهي عن المنكر الذي سبق الحديث عنه، إلا أن مؤلفنا قد أعطى لهذا الجانب المتعلق بمحاربة البدع والحوادث كامل العناية والاهتمام في

(29) قواعد التصوف ص : 130.

كتبه وخاصة في كتابه «عدة المريد»، وذلك لأن جل الانحرافات والممارسات الصوفية غير المقبولة التي رفضها ورد عليها في كتبه هي من جملة البدع المنهي عنها.

فعملية الإصلاح التي هدف زروق إلى تحقيقها وإقامتها تركز بالأساس على درء المحدثات لقوله ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»⁽³⁰⁾ وقوله عليه السلام : «كل محدثة بدعة وكل ضلالة وكل ضلالة في النار»⁽³¹⁾.

غير أن زروقاً لا يعتقد بما تعتبره العامة والخاصة بدعا محدثة سواء كانت محرمة أو مكروهة، ولكنه كان يتجاوز حدود ذلك والبحث على ما يظنه معظم الناس - إلا من عصم الله - عبادات وقربات وطاعات، وهو ما اعتبره من أشد الفساد الذي يجب إصلاحه.

ويرى زروق أن الفكر الصوفي لا يمكن تقويمه وتجديده بالروح الأصلية التي عرفت في القرون الأولى إلا بمحاربة البدع التي أضرت بكيان التصوف وأفسدت صفاءه وأصالته. وذلك لأن كثيراً من البدع التي ينساق من ورائها الأتباع والمريدون تنطلي على كثير منهم، فلا يكادون يعتبرونها أمورا دخلية مما يجعلهم يغترون بها ويتمادون في ممارستها والعمل بها. من هنا اعتبر زروق هذا الباعث على إصلاح الفكر الصوفي واحداً من أبرز البواعث التي يجدر بكل غيور على مجال التصوف وأهله أن يأخذه بعين الاعتبار وينطلق لإصلاح وإحياء ما يقدر عليه من ذلك.

(30) رواه البخاري في كتاب الصلح 21/4، ورواه أبو داود في سننه 200/4، وابن ماجه 7/1 والإمام أحمد في مسنده 275/6.

(31) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجمعة 592/2. ورواه أبو داود في سننه كتاب السنة 201/4.

المبحث الثاني : إصلاح ما تعلق بالعبادات

ارتبط مفهوم الإصلاح عند أحمد زروق بمجالات عدة من مجالات الحياة الدينية والاجتماعية، وإذا كانت المحاولات الإصلاحية تختص غالباً بالناحية الاجتماعية فمن زروقاً قد سحب ذلك أيضاً على مجال العبادات، واعتبر أن الفهم الخاطئ والتطبيق المنحرف للتعاليم الإسلامية فيما يتعلق بالعبادات يعتبر أخطر وأشد نكارة لأنه يرتبط بأساس الدين.

وسنحاول فيما يلي إبراز أهم الآراء الإصلاحية التي أبداهما أحمد زروق في بعض كتبه والمرتبطة بمجال العبادات.

ينطلق زروق في نقده لما أحدثته مختلف الطوائف الصوفية من أمور في مجال العبادات من القاعدة التي يقول فيها : « حق العبد أن لا يفرط في مأمور ولا يعزم على محذور ولا يقصر في مندوب »⁽³²⁾.

فجملة انتقادات زروق للقوم تنحصر في هذه الأمور الثلاثة، فهو يرى أنهم قصرُوا في كثير من المأمورات والواجبات، وانتهكوا كثيراً من المنهيات والمحظورات، وفرطوا في القيام بكثير من المندوبات والمستحبات.

ويذكرنا عمل زروق هذا بما قام به عالم صوفي مغربي متأخر هو محمد بن عبد السلام الناصري (ت 1239 هـ) عندما لاحظ ما آلت إليه الزاوية الناصرية بتمكروت من انحطاط وابتعاد عن الأسس الدينية السنية السليمة. فتناول في كتاب له أسماه : « المزايأ فيما أحدث من البدع بأَم الزوايا »⁽³³⁾ بالنقد والتحليل ما طرأ على تلك الزاوية من بدع وانحرافات بلغ بها نحواً من ستين بدعة ومخالفة.

(32) قواعد التصوف ص : 66.

(33) توجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة ع بالرباط 2548 د تقع في 142 صفحة.

وعند مطالعة الكتاب الذي لا يزال مخطوطا تبين أن جل انتقاداته كانت موجهة للطائفة الناصرية فيما تعلق بمجال العبادات.

يرى أحمد زروق أن «التشديد في العبادة منهي عنه كالتراخي عنها. أما التوسط فهو أخذ بالطرفين، وهو أحسن الأمور كما جاء «خير الأمور أوسطها» ﴿الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا﴾⁽³⁴⁾، ﴿ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا﴾⁽³⁵⁾ فلزم التوسط في كل مكتسب لأنه أرفق بالنفس وأبقى للعبادة⁽³⁶⁾».

وقد تحدث المؤلف في كتابه «عدة المريد»⁽³⁷⁾، عن قوم تبرأوا من جهالات المتوسعين، وأثروا التجرد للعبادة وطلب الصدق، لكنهم وقعوا في مهاوي البدع من طريق التشديد ومتابعة الهوى بترك الرخصة والسهولة، فدخلوا في قوله عليه السلام : «لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم من ورائهم، قيل يا رسول الله : اليهود والنصارى ؟ قال : فمن؟»⁽³⁸⁾. غير أن الخطورة في الأمر - في نظر المؤلف - تكمن في كون هؤلاء لا يقتصرون على أنفسهم في اتباع طريق التشديد والمبالغة، بل إنهم يدعون إلى مثل حالهم فيوقعون غيرهم في هذا الأمر العظيم.

ويذهب زروق أيضا إلى أن «تحديد ما لم يرد في الشرع تحديده ابتداء في الدين ولا سيما إن عارض أصلا شرعيا كصيام يوم لفوات ورد ليلته الذي لم يجعل له الشارع كفارة إلا الإتيان به قبل صلاة الصبح أو زاول اليوم، وكذا قراءة الفاتحة قبل الصلاة، وتوقيت ورد الصلاة ونحوه مما لم يرد من الشارع نص فيه ...».

(34) سورة الفرقان : الآية - 67.

(35) سورة الإسراء الآية - 110.

(36) قواعد التصوف ص : 56.

(37) عدة المريد ص : 17.

(38) رواه البخاري في صحيحه. كتاب الاعتصام 184/9، ورواه مسلم في صحيحه، كتاب العلم 2054/4 ورواه الإمام أحمد في مسنده 325/2.

وقد قدم أمثلة ونماذج عدة في مختلف كتبه الإصلاحية أظهر من خلالها مخالفة تلك الأعمال لأصول الشرع وقواعد الملة فوصمها بالبدعية ومجانبة سنة الابتداء. من ذلك مثلاً تقييدهم في قراءة الصلاة حيث اقتصروا على تلاوة سور معينة ناسبوا بها حركات الفلك، كقولهم مثلاً بأن المداومة على قراءة سورة البروج في صلاة العصر تعصم من وقوع بعض المصائب حسب ما هو مجرب. ومثال ذلك أيضاً تقييدهم في الدعاء بأنواع من الأذكار غير المأثورة، طلباً للتأثير على الأتباع بإحداث المستغربات وهذه أمور كلها تخالف أصول الشرع التي لا يجوز تعديها أو تجاوزها ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ (39).

ومثال ذلك أيضاً قولهم بأن من استيقظ ليلاً ثم غلبته عيناه عن حربه فعليه صيام يومه، ويدعون أن ذلك تأديب للنفس وعقوبة لها وإجبار لما فات من عمل ليلتها، ويرد عليهم زروق بعدة ردود (40) منها كون الكفارة والإجبار لا يكونان إلا بما كان سنة أو بما هو غير معارض من الشريعة. وهذا أمر معارض بكثير من أصول الشريعة وفروعها ثم يقدم البديل من السنة النبوية وهو حديث : «من فاته ورده من الليل فصلاه بينه وبين الزوال كان كمن صلاه من الليل وكان نومه عليه صدقة...» (41).

ومن ذلك أيضاً كثرة الاهتمام بصلوات الليالي والأيام الفاضلة، إذ جميع أحاديثها باطلة موضوعة مع ما فيها من زيادة الكيفيات التي تفسد النيات كصلاة الرغائب التي وإن أجازها جماعة من العلماء اعتباراً بأن حديثها ضعيف، فالأولى عند زروق تجنبها جملة، وكاعتقاد النافلة جماعة إذ لم يرد به فعل السلف الصالح (42).

(39) سورة الحشر الآية : 7.

(40) عدة المريد ص : 39.

(41) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده 52/1 و53/1.

(42) الإعانة ص : 85 وعدة المريد ص : 255.

ومن ذلك أيضا تأخير الصلاة دون عذر وإحداث وجوه التطريب في الأذان ووصله بأقوال وأفعال لم تثبت في أحكام الإيمان إلى غير ذلك.

ويرى زروق أن العبادة لما كان مفهومها إقامة ما طلب شرعا، سواء كان رخصة أو عزيمة وجب الأخذ بها كما هي دون زيادة أو نقصان. «فليس الوضوء - يقول المؤلف- بأولى من التيمم في محله، ولا الصوم بأولى من الإفطار في محله، ولا الإكمال أولى من القصر في موضعه، وعليه يتنزل قوله عليه الصلاة والسلام : «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يجب أن تؤتى عزائمه...»⁽⁴³⁾ لا على الرخصة المختلف في حكمها، إذ الورع مطلوب في كل مشكوك الحكم، بخلاف المحقق فإن تركه تنطع وعلى هذا الأخير يتنزل كلام القوم في ذم الرخص والتأويلات...»⁽⁴⁴⁾.

لم يكتف زروق بالانتقاد وبيان وجوه المخالفات الشرعية في مجال العبادات، بل كان كلما بين شيئا من ذلك عقب عليه بالتقويم وإظهار الصواب معززا ذلك بالأدلة الشرعية والنصوص الصحيحة.

والذي يمكن ملاحظته من خلال انتقادات زروق للطوائف الصوفية فيما أحدثته من بدع ومخالفات، تأكيده الشديد على الأمور التي زيدت في الدين على أساس من القرية والطاعة، حيث ما انفك المؤلف يبين في مواضع عدة من كتبه بدعية ذلك، وخطورته، يقول في إحدى قواعده : «كمال العبادة بحفظها والمحافظة عليها وذلك بإقامة حدودها الظاهرة والباطنة، ومن غير غلو ولا تفريط، والمفرط مضيع والغالي مبتدع سيما إن اعتقد القرية في زيادته»⁽⁴⁵⁾.

(43) أخرجه ابن عساكر عن علي انظر كنز العمال 34/3.

(44) قواعد التصوف ص : 54.

(45) قواعد التصوف ص : 52.

وإذا قارنا بين انتقادات زروق وانتقادات محمد بن عبد السلام الناصري وجدنا أن زروقاً ذكر مجموعة البدع والمخالفات التي أحدثتها الطوائف الصوفية على اختلاف مشاربها، أما الناصري فقد نص على الشيء الكثير من ذلك، لكنه اقتصر على ما عرفته الزاوية الناصرية في وقته دون تجاوز ذلك إلى غيرها من الزوايا أو الطرق الصوفية، كما أن زروقاً في عدته قد رتب تلك البدع ترتيباً منطقياً، وركز بالأساس على ما كان مؤدياً إلى الضلالة والانحراف. أما الناصري فقد ذكر كثيراً من المخالفات الجزئية التي لا ترقى إلى مستوى البدع بمعنى إحداث أمور زائدة لا أصل لها. مثال ذلك تنصيصه - أي الناصري - في كتابه على رجوع أتباع الزاوية من مصلى العيد على طريق الخروج يخرجون من باب معين ويرجعون منه⁽⁴⁶⁾ وقوله بأنهم تركوا القبض والرفع باليدين في المواضع الثلاثة يقتصرون عليه في الإحرام دون الانخفاض للركوع والرفع منه⁽⁴⁷⁾.

المبحث الثالث : إصلاح النفوس والقلوب

أولاً : إصلاح النفوس :

لا شك أن الشيخ زروقاً متأثر إلى حد ما فيما ذهب إليه بشأن ضرورة علاج عيوب النفس وإصلاح القلوب بمن سبقه من الصوفية الذين بينوا كيفية معرفة النفوس ومجاهدتها. وإذا كانت نفس السالك هي الأمانة له بالتدبير وبكل خاطر ذميم وجب البحث عن خواطرها وبواعثها، لذا نجد زروقاً - باعتباره شيخاً مربياً - معنياً بعيوب النفس عناية فائقة، فهو يعرض بالتحليل الدقيق لقوى هذه النفس ويشخص أمراضها ويصف وسائل علاجها ويبين طرق إصلاحها. وقد ترك لنا المؤلف منظومة في ذكر «عيوب النفس» احتفظت لنا الخزانة العامة بالرباط بنسخة منها.

(46) المزاي ص : 26.

(47) المصدر نفسه ص : 113.

وتترقى النفس عند زروق في مراتبها الثلاث المعروفة : الأمانة واللؤامة والمطمئنة حتى تصل إلى القلب أو الروح حيث ينقطع اغترار النفس بالحفظ الدنيوية على اختلافها. ولما كان التحكم فيها أمرا عسيرا نظرا لكثرة خداعها ومكائدها فإن السبيل الواحد لإصلاحها وتقويم اعوجاجها هو كبت طبيعتها البشرية بصد رغباتها ومعارضة ما توحى أو توسوس به في كل حين.

يقول المؤلف في شرح حكمة ابن عطاء الله : «أصل كل معصية وشهوة وغفلة : الرضا عن النفس وأصل كل طاعة وعفة وبقظة عدم الرضا منك عنها ...» :

«انرضا عن النفس علامته ثلاث : رؤية الحق لنفسه، والشفقة عليها، والإغضاء عن عيوبها، بتزكيتها من حيث إنه يرى قبيحها حسنا بالتأويل، لا أنه يعلم العيب ثم يغض عنه ... أما السخط عليها أو ما هو أعم منه فله علامات ثلاث : اتهامها، والحذر من آفاتها، وحملها على المكاره في عموم أوقاتها، فقد قال أبو حفص الحداد رضي الله عنه : من لم يتهم نفسه على دوام الأوقات ولم يخالفها في جميع الأحوال ولم يجرها إلى مكروها في سائر أيامه فهو مغرور، ومن نظر إليها باستحسان شيء منها فقد أهلكها ...»⁽⁴⁸⁾.

فزروق إذن يؤكد على أن النفس مليئة بالعيوب والنقائص والمساوئ، وأنه من المفروض على كل واحد أن يتهم نفسه على الدوام إذ بقدر ازدياد الرضا عن النفس بقدر ما تكثر عيوبها ويتفاقم أمرها، وبقدر ما يقل الرضا عن النفس بقدر ما يتمكن الإنسان من تهذيبها وتطهيرها.

ويبالغ زروق في ذم النفس واعتبار هواها أخطر من «الشيطان»

و«الدنيا» اللذين هما أعدى أعداء المريد السالك، فالنفس مهما اطمأن إليها الإنسان برهة من الزمن وعاود تهذيبها وتطهيرها فإنها سرعان ما تعود إلى اكتساب الرذائل والرعونات من جديد.

ويندرج بحث مكان النفس ومواطن الشهوة فيها ضمن ما يعرف بعلم عيوب النفس عند الصوفية، ويختص بدراسة أحوال النفس المذمومة ومعالجتها وإصلاحها ورياضتها، ومعرفة دقائق مكرها وخفايا شرها. ولذلك وصف السهروردي هذا العلم بقوله : «وعلم النفس ومعرفتها ومعرفة أخلاقها من أعز علوم القوم ... والصوفية أقومهم بمعرفة النفس وعلم معرفة أقسام الدنيا ووجود دقائق الهوى وخفايا شهوات النفس وشرها وشرها»⁽⁴⁹⁾.

من هنا تأتي أهمية منظومة أحمد زروق التي شرح من خلالها منظومة أبي عبد الرحمان السلمي (ت 412 هـ) في ذكر عيوب النفس، وقد ذكر فيها أكثر من مائتي عيب تنسب إلى النفس الأمارة بالسوء.

والذي يهمنا بالأساس في هذه المنظومة هو تأكيد زروق على ذكر الدواء والعلاج المناسب لكل عيب باختصار وجيز وهو أمر يبين لنا مدى حرص المؤلف من خلال مؤلفاته على عملية الإصلاح والإحياء وخاصة ما تعلق بالنفوس التي هي مكن كل داء ومحل كل مداواة وعلاج.

يقول زروق في أول الرجز :

أحمد نجل أحمد الخضار	يقول راجي رحمة الغفار
المشتهر بزروق بين الناس	البرنسي الأصل ثم الفاسي
معاييب النفس لأرباب الصفا	الحمد لله الذي قد عرفنا
تهدي لما وراها محصلة	وبعد هذه فصول مجملة

لما أتى به الإمام السلمي في جزئه المحرر المنتظم
قريتها برجزمفيد الحفظ والتحصيل والتقييد (50)

وقد ذكر زروق من العيوب : الشغل بعيوب الناس والإكثار من الكلام والطمع في الخلق، الذي هو ضد الورع والحرص والحسد وغير ذلك، فيقول مثلاً :

من عيبها استحسان ما يرتكبه وأخذها لكل أمر يعجبه
ونقده لفعل من يخالفه حتى يرى بفعله يؤالفه
وذاك من غفلة عن ربه ومن شهود نفسه وعجبه
دواؤه اتهامه لنفسه وحسن ظنه بكل جنسه (51)

فزررق من خلال هذه الأبيات قد ركز على العيب المتعلق باستحسان النفس لما ترتكبه من نقائص ومساوئ وميلها الشديد لكل ما يعجبها وتتوق إليه. ثم بين سبب ذلك الميل والهوى فذكر أنه بسبب الغفلة عن الله تعالى الموجبة للورع والتقوى، ثم ختم بذكر علاج ذلك ودوائه وهو اتهام النفس وحسن الظن بالناس، إذ كلما استصغر الإنسان قيمة نفسه كلما بدت له حقيرة ذليلة بالمقارنة مع الغير الذي يجب حسن الظن به فسوء الظن بالنفس يقابله حسن الظن بالغير.

ويقول زروق في موضع آخر من رجزه :

من عيبها التكثير من الذنوب حتى تشير قسوة القلوب
دواؤه كثرة الاستغفار وتوبة تنهب الإصرار
وصحبة الأخيار والصيام ثم حضور الذكر والقيام (52)

هنا يرى زروق أن الإكثار من الذنوب التي تحدث قسوة وانزعاجا في القلب يجب علاجه بكثرة الاستغفار والتوبة من الذنوب

(50) أحمد زروق : الانس في شرح عيوب النفس، مخطوط الخزانة العامة بالرباط 684 د ورقة 84 أ.

(51) أحمد زروق : الأنس في شرح عيوب النفس، مخطوط الخزانة العامة بالرباط 684 د ورقة 90 أ.

(52) نفس المصدر، ورقة 90 ب.

توبة نصوحا تقضي على أدنى احتمال للعودة أو الرجوع إلى ارتكاب الذنوب واقتتراف الآثام، وهي التوبة التي يرى زروق أنها تتحقق بتحقيق النية وبتصميم العزم على عدم العود لما خرج عنه جملة في الابتداء وتفصيلا في الدوام⁽⁵³⁾.

ومن وسائل علاج هذا العيب أيضا حسب زروق صحبة الأخيار ومعاشرة الأبرار، إذ في ذلك ما يساعد على ترك الذنوب والمعاصي ويقوي العزيمة على فعل الخيرات وفضائل الأعمال.

ويندرج في نفس السياق صحبة الشيخ، حيث يذهب زروق إلى أنه لا بد للسالك الذي يريد إصلاح نفسه ومداواتها من رعونتها وغيوبها من الاسترشاد بشيخ عارف بالطريق إلى الله فيخضع له خضوعا تاما كي يعرفه بأمراض نفسه وكمائنها فهو له كالطبيب⁽⁵⁴⁾.

ولذلك اشترط زروق في شيخ التربية ثلاثة شروط منها : معرفة النفوس وأحوالها الظاهرة والباطنة وما يكتسب به كمالها ونقصها وأسباب دوام ذلك وزواله على وجه من العلم والتجربة⁽⁵⁵⁾.

ومن ذلك أيضا (أي من وسائل علاج آفة الإكثار من الذنوب) الإكثار من الصيام، لأنه يحجم اللسان وكافة الجوارح عن كل المساوئ والعيوب ورذائل الأعمال. أما الذكر وقيام الليل فيرى زروق أنهما أفضل علاج لعيوب النفس الميالة إلى ارتكاب الذنوب، فبفضلهما يستطيع المرء أن يشغل نفسه عن التفكير والنزوع نحو الذنوب بالحضور أمام الله والخشية منه واستشعار قدرته تعالى وقوته، ولذلك قال بعض الصوفية : «نفسك إن لم تشغلها في حق

(53) إعادة المتوجه المسكين ص : 46.

(54) شرح المباحث الأصلية ص : 163.

(55) عدة المريد ص : 50.

أشغلتك في باطل» وهو ما رامه زروق في بيت آخر من أبيات رجزه عندما تعلق الأمر بعيب اتباع الهوى حيث قال.

نواؤه إيثاره مـولاه وشغله بكل ما يرضاه
وتهمة النفس على الدوام وقهرها في سائر الأيام⁽⁵⁶⁾

بيد أن النفس قد تنفر من الذكر والقيام وتقنط من ذلك فيرى زروق أن علاج ذلك يكمن في تعمد الأسباب المذكرة والأمور المقوية منها : وجود الخلوة مع الفراغ وإن بلا ذكر ثم زيارة المقابر خليا وإن بلا فكر، ولزوم الاستغفار وإن بلا حضور ... فإن أبت عن ذلك وامتنعت من سلوك تلك المسالك المصلحة والمقوية، فإن زروقا ينبه إلى أن ذلك راجع إما لثقل الأمر عليها أو وجود شغل بالدنيا : «واعلم أن الأول آية الغباء والخذلان ودليل ضعف اليقين والإيمان والثاني غلبة الهوى عليك والشغف بما هو قائم لديك. فلك في الأول علاجان : أحدهما التحامل على الأمور المذكورة وإشغال النفس بالأمور المشكورة من غير التفات لفائدة هذا العمل وإكماله ولا نظر لكثرتة ولا استقلاله...».

الثاني : تكرار العقائد المجردة عن البرهان الواضحة التبيان، درسا وتلاوة حتى تتمكن صورتها في النفس ... فبذلك تنتعش القوى ويظهر من الحقيقة ما يندفع به الهوى»⁽⁵⁷⁾.

هكذا إذن يتبين لنا مدى حرص أحمد زروق على ذكر وسائل مداواة النفوس وهي الوسائل التي عبر عنها تارة «بالدواء» الكفيل بمحو عيوب النفس كما في رجزه الأنف الذكر وتارة «بالعلاج» كما في كتابه «إعانة المتوجه المسكين» وغيره من الكتب. ولا شك أن الدواء والعلاج هما مظهران من مظاهر الإصلاح، فأراء زروق

(56) الأنس في شرح عيوب النفس ص : 192.

(57) الإعانة ص : 41.

المختلفة في هذا المجال هي إذن آراء إصلاحية ابتغى من خلالها تقويم الاعوجاج الحاصل لدى بعض المريدين السالكين الذين تنتاب نفوسهم فترات من الزيغ والميل نحو الهوى، وهي فترات تحصل لكل واحد في حياته، لذلك ينبه زروق على ضرورة الحرص على مراقبة النفس التي بين جنبي الإنسان وعدم الرضا عنها أو الثقة بها، لأن العيوب كلما تمكنت من النفس صعب مجاهدتها ومقاومتها وإصلاحها.

ويبين لنا أن مجاهدة السالك لنفسه بإلزامه الطاعة أمر شاق للغاية لما في النفس الأمانة من ميل قوي ظاهر إلى المعصية.

ومجاهدة النفس عند زروق هي أحسن علاج ودواء للتمكن من مقاومة عيوب النفس، ولذلك يقول في شرح حكمة ابن عطاء الله : «لولا ميادين النفوس ما تحقق سير السائرين» : «ميادين النفوس مجالاتها التي تتردد فيها ومدارها على ثلاثة أمور : طلب الحظوظ بالغفلة، واتباع الوهم من غير تحقيق، وصريح الدعوى من غير حقيقة، فنفي الغفلة بالتقوى ثم بالاستقامة، ونفي الأوهام بالتصبر والاتباع، ونفي الدعاوي بالمعرفة والتحقق. ولكل منها سير يخصه، فالسير في الغفلة الأولى بالحذر والإشفاق، ونتيجتها الورع والتحفظ. والسير في الثانية بالعلم والاستبصار، ونتيجتها نفي الغلط بالتحقيق والتحفظ في التوسيع والتطبيق، والسير في الثالثة بالانحياش إلى الحق والفرار من الخلق. ثم لا تبالي في أيها وقعت ما لم تهمل الأخرى. فإن كل واحدة منها تدعو لباقيها، وإهمال واحدة خلل في التي تليها والله أعلم»⁽⁵⁸⁾.

هكذا إذن يبسط لنا زروق سبل مجاهدة النفوس ومقاومة عيوبها، وهي سبل متنوعة تنم عن مدى قدرة المؤلف على استبطان أدوات

(58) شروح زروق على الحكم ص : 416-417.

العلاج وإمكانيات الإصلاح، إذ بإصلاح النفوس ومداواة عيوبها يتمكن المريد السالك من الارتقاء إلى أعلى المقامات واكتساب أفضل الأحوال.

ثانيا : إصلاح القلوب :

يعتبر القلب عند الصوفية محل «نور الكشف» والمعرفة وهو عند كثير منهم مرتبة أعلى من مرتبة النفس⁽⁵⁹⁾، فهي مرتبة أدق وأصفى، فإذا كانت النفس لعامة الناس فإن القلب يختص بأصحاب النفوس الزكية، فزروق يميل إلى اعتبار النفس والروح والقلب شيئا واحدا بالرغم من اختلاف مراتبها حسب ترقى النفس وصعودها في مدارج الكمال.

فمن علامات ترقى النفس إلى مرتبة القلب، انقطاع اغترار هذه النفس بالحظوظ الدنيوية على اختلافها، فإذا ترقى نفس السالك إلى مرتبة القلب وجب عليه أن يحاذر من معاودة نفسه الأمانة بالسوء، وذلك لأن حلاوة الهوى إنما تتمكن من القلب بثلاثة أمور⁽⁶⁰⁾ : الرضا عن النفس، والغفلة عنها، والاسترسال مع مرادها. وأخطر ذلك كله أن يتمكن الهوى فيثمر علما على وفقه فكان موضع الحجة على صاحبه بفتح باب التأويل والجدل الذي هو مفتاح الضلال، قال تعالى: ﴿أفرايت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمّن يهديه من بعد الله﴾⁽⁶¹⁾.

ويقرر زروق أن القلب هو أصل الخير أو الشر ومحل النور أو

(59) يذكر الغزالي من معاني الألفاظ المترادفة على النفس أربعة : النفس والقلب والروح والعقل انظر الغزالي : معارج القدس في مدارج معرفة النفس بيروت 1988. ويذهب ابن عجيبة (ت 1224 هـ) في كتابه «معراج التشوف» ص 44 إلى تقسيم خماسي هو : النفس، والقلب، والروح، والسر، والباطن.

(60) شرح زروق على الحكم ص : 358.

(61) سورة الجاثية، الآية 23.

الظلمة، وتبعا لحالة النفس ومدى هيمنتها على القلب نجد أن
ثمة ثلاثة أنواع من القلوب (62) :

- قلب حي صحيح فصاحبه ينطق بالحكمة.

- قلب ميت لا يقبل التذكير والتنبيه.

- قلب حي لكنه مريض تتصارع فيه الحياة والموت وهو
المقصود بالمداواة.

وبهذا يتبين أن القلب - على الرغم من كونه مرتبة أعلى من
مراتب النفس - ليس بأمن في رأي أحمد زروق من أن تصيبه الغفلة
وظلمة الخواطر والاتصاف بالعيوب القلبية الشيطانية، غير أنه يفرق
بين عيوب النفس وعيوب القلب، فعيوب النفس هي كل ما تعلق
بالشهوات الجسمانية أما عيوب القلب فهي ما تعلق بالشهوات القلبية
كحب الجاه والرياسة والعز والكبر والحسد والحقد وغير ذلك (63).

ويرى زروق أن دخول العلة على القلب الساذج سهل العلاج
بخلاف الذي سقم بعد صحته ورجع بعد عودته فإن علاجه صعب
جدا، وذلك لأن الإنسان في هذه الحالة يكون قد تطبع بها بسهولة
ويسر فتصبح لديه من العوائد المألوفة التي يجب خرقها والتجرد
منها. وهذا النوع من القلوب هو موطن اهتمام زروق في دعوته إلى
إصلاح القلوب، وهو أيضا محل اهتمام جل الصوفية الذي أكدوا
على ضرورة مراعاة الشيخ وانتباهه لتقلبات قلب مريده وحركاته.
وهذا يتم حسب زروق على ثلاث مراحل : ينظر الشيخ أولا بفراسته
في حالة المريد لمعرفة إن كان قلبه حيا أو ميتا، ثم يشخص المرض
ويحدد الداء، وبعد ذلك يصف له طريق العلاج والدواء (64).

(62) إغاثة المتوجه المسكين ص : 29.

(63) شرح زروق على الحكم ص : 359.

(64) الإغاثة ص : 37.

ويذهب زروق إلى أن القلب لما كان محل عجز البشر لم يكن هناك أعون عليه من دوام اللجوء إلى الله في طهارته أولاً ثم في ثباته أخراً، فلذلك كان عليه السلام يكثر من قوله : «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»⁽⁶⁵⁾.

ومن قبيل ما يفسد أعمال القلوب المطلوبة نوع من العيوب سماها زروق بالمحارم القلبية ذكر منها ⁽⁶⁶⁾ :

- الرياء وأصله الطمع ودواؤه الورع.
- العجب وأصله الكبر ودواؤه رؤية المنة لله.
- البخل وأصله خوف الفقر ودواؤه العلم بأن الدنيا زائلة وحالها حائل.
- الغضب وأصله رؤية حق النفس ودواؤه النظر في مقبحاته.
- أما منشأ هذه الخصال الذميمة فيلخصها زروق كالتالي :
- الكبر يتولد عنه عدم الإنصاف، وبطر الحق، واحتقار الخلق، والترفع على عبادة الله، واتباع الهوى.
- خوف الفقر يتولد عنه الشح، والحسد، والغضب، والتعدي، والرقعة، وأكل مال اليتيم، والربا، وأكل المال بالباطل.
- رؤية النفس والشفقة عليها يتولد عنها الحقد، والمكر، والخديعة.

وقد أشار المؤلف إلى بعض هذه المحارم القلبية عند شرحه لحكمة ابن عطاء الله «لا يخرج الشهوة من القلب إلا خوف مزعج أو شوق مقلق، كما لا يحب العمل المشترك كذلك لا يحب القلب المشترك.

(65) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو 2045/4 رقم الحديث 2654.

(66) الشنرات الذهبية على النصيحة الزروقية ص : 192-194.

العمل المشترك لا يقبله والقلب المشترك لا يقبل عليه»، حيث قال :
«من ميزات الخوف المزعج العلم بأن الله لا يحب الهوى ولا يقبل على صاحبه فلذلك قال : كما لا يحب العمل المشترك كذلك لا يحب القلب المشترك. فالعمل المشترك هو الذي يداخله ثلاث أحوال :

أحدها : الرياء وهو العمل على رؤية الخلق والتصنع وهو تحسين العمل والتكلف بالهيئات وغيرها لأجل الخلق، والعجب وهو رؤية النفس في العمل ... والقلب المشترك هو الذي يداخله الهوى والأنس بالخلق والاستناد إليهم»⁽⁶⁷⁾.

فإصلاح القلوب إذن حسب رأي زروق يتم بمعالجة ومداواة العيوب التي يغلب على الإنسان الاتصاف بها كالكبر والعجب والبخل وغيرها، وعلاجها ليس بالسهل إذ الخوف المزعج والشوق المقلق للذين أشار إليهما ابن عطاء الله في حكمه ليسا في متناول أي كان، وهذا ما لمح إليه زروق عندما قال : «قد يكون الخوف غير مزعج والشوق غير مقلق فلا يفيدان تركا ولا توجها، وهذا من نوع قوله بعد الوارد يأتي من حضرة قهار لأجل ذلك لا يصادمه شيء إلا دمغه»⁽⁶⁸⁾.

المبحث الرابع : إصلاح المجتمع الصوفي : محاربة بدع التصوف وتصحيح أسس الطريقة

ينطلق أحمد زروق في دعوته إلى إصلاح المجتمع وخاصة الصوفي منه إلى الاعتقاد بأن هناك خللا داخيا وانحرافا جوهريا مما أوجب التصحيح والتقويم. وقد عرف تاريخ الإسلام سلسلة من الدعوات الإصلاحية للمجتمع الإسلامي ارتبطت بقضايا متنوعة تمس حياة المسلمين السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية، غير أن

(67) شرح الحكم ص : 360.

(68) المصدر السابق ص : 359.

إصلاح ما تعلق بالجانب الديني من المجتمع يعتبر أمرا نادرا لا يكاد يختص به سوى علماء الصوفية الذين خبروا أمراض وعلل المجتمع الإسلامي على مستوى التدين وممارسة وتطبيق الشعائر الدينية. فالإمام الغزالي (ت 505 هـ) قد اهتم في عصره بإصلاح الجانب الديني من المجتمع في كتابه «إحياء علوم الدين» الذي رام من خلاله إبراز وفضح العيوب والأمراض والعلل التي تميل إليها النفس الإنسانية. وقد قصر نظره على هذا الجانب دون أدنى اكتراث بإصلاح الجانب السياسي حيث كانت الحروب الصليبية على أشدها.

في عصر زروق كان إصلاح المجتمع أمرا صعبا نظرا لما آلت إليه الأوضاع المجتمعية من تدهور وانحطاط تسبب في ظهور كثير من الطوائف الصوفية التي جعلت من شعاراتها البدعية عنوان التميز والظهور مما جعل كثيرا من الناس والأتباع يغترون بذلك فينساقون وراء ذلك عن سذاجة وجهل عميقين.

ولما كان أبرز خلل أحدث شرخا عميقا في كيان الطرق الصوفية هو الظهور بالبدع والمخالفات والحوادث كان هم زروق هو التركيز على هذا الجانب ومحاربته بقوة، وقد كان بحق أكبر مؤهل لذلك في عصره وهو صاحب الاعتقاد الصحيح والتصور الدقيق والمعرفة القويمة والعلم الصحيح. وهذه الصفات والمؤهلات تظهر بجلاء من خلال كتابة «عدة المريد الصادق» الذي يأخذ أيضا إسم: «النهي عن البدع والحوادث».

ومن أجل إبراز جوانب الإصلاح المجتمعي في دعوة زروق سنهتم من خلال هذا المبحث بدراسة مرتكزات محاربة البدع عند زروق وكذا آرائه فيما يخص تصحيح أسس الطريقة.

أولا : محاربة بدع التصوف :

يعتبر مجال محاربة بدع التصوف أبرز مجال اختص به الفكر الصوفي عند أحمد زروق الذي ارتبط اسمه لدى كثير من الناس بالاهتمام بما أحدثه الصوفية من بدع وانحرافات ويقسم زروق البدع إلى ثلاثة أقسام.

- البدع الصريحة وهي ما ثبت من غير أصل شرعي في مقابلة ما ثبت شرعا من واجب أو سنة أو مندوب، كالإكثار من صب الماء في الوضوء - مع اعتقاد ندبه- أو التعمق في التدلك ونحوه، وهذا شر البدع وإن كان لها ألف مستند من الأصول والفروع فلا عبرة به.

- البدع الإضافية وهي التي تحولها الأحوال والنية، كالتبرك بالآثار والاجتماع للدعوات والأذكار، وهذه غالبية في هذا الزمان.

- البدع الخلافية وهي التي اختلف الناس فيها، فكل إمام فهم من الشريعة أصلا بنى عليه. فلذلك تجد أحدهم ربما قال بسنية ما قال صاحبه بابتداعه، وليس أحدهما بمبتدع لتمسكه بالحق واتباعه.

غير أن زروقاً وهو يريد أن يبين مواطن التصحيح من هذه البدع وكيفية تجنبها عمل على تشخيص أنواع البدع وخواصها وأحكامها حتى يكون المريد السالك على بينة من أمرها، إذ أن مقاومة الشيء ومحاربته لا يمكن أن تتم إلا بمعرفته حق المعرفة والإحاطة بحديثاته وأسبابه، من أجل ذلك تحدث المؤلف عن خواص البدعة فذكر أنها ثلاثة :

- أحدها : أنها لا توجد غالبا إلا مقرونة بمحرم صريح أو آيلة إليه أو يكون تابعا لها.

- الثاني أنها لا توجد غالبا إلا في الأمور المستغربة غير المألوفة في الدين وهي في الكيفيات من المندوبات وتوابع الأعمال وما

تميل إليه النفوس وتستحسنه كالذكر والتلاوة والصلاة والصوم بما يدخلون عليها من الكيفيات ونحوها والسلوك ونحو ذلك.

– الثالث : أنها لا توجد غالباً إلا مستندة لوجه من الشريعة أو معنى من الحقيقة يلتبس على قليل العلم فيتحير، أو يسلم، ويتروج على الجاهل فيظنه ديناً قيماً من حيث لا يعلم، وما غره في ذلك إلا شبهة الأصل، وتسليم من يعتقد فيه العلم والفضل، ولكن لكل شيء ميزان يظهر به الحق من الباطل يعرفه العالم وينفيه الجاهل فيكون ضالاً بفعله مضلاً بدعوى الخلق إليه غير معذور في أمره لعدم تبصره، إذ الدين مبني على التبصر وبالله التوفيق⁽⁶⁹⁾.

وهذا التفصيل لخواص البدعة يبين لنا كيف أن المؤلف خبير ببحث وكشف علل آفة البدعة وما تختص به وسبل معرفتها. ولعل حرصه الشديد على محاربة البدعة بكل أشكالها ومقاومة المبتدعة من الطوائف الصوفية هو الذي حدا به إلى عدم مجازاة فقهاء عصره في تقسيم البدعة إلى أقسام الحكم الشرعي الخمسة، فهو وإن بين وجهة نظرهم في ذلك التقسيم إلا أنه اكتفى بالتأكيد على قسميها الطبيعيين : الحرمة والكراهة وذلك سدا للذريعة ومنعاً من توهم متوهم أن البدعة المكروهة لا حرج فيها، وهكذا بين أن الكراهة إنما تتعلق بالعمل بها وأما أصل إحداثها فحرام. وفي نفس السياق تحدث المؤلف عن الأسباب التي تدعو إلى الابتداع في الطريق الصوفي فذكر منها ما يلي :

1 – نقص الإيمان لعدم العلم بحرمة الشارع وفقد نور الإيمان الهادي إلى اتباع الرسول عليه السلام.

2 – الجهل بأصول الطريقة واعتقاد أن الشريعة خلاف الحقيقة. وهذا هو الأصل الكبير في ذلك، وهو من مبادئ الزندقة

ومنه خرجت الطوائف كلها وصار الفروعى الجامد لا يتوقف عن سب الصوفية، والمتصوف لا يتوقف في النفور من العلم وأهله.

3 - حب الرئاسة والظهور، مع الضعف عن أسبابها والقصور فيضطرهم ذلك لإحداث أمور تستميل القلوب لكونها مجبولة على استحسان الغريب مع جهلها بما يشين ويريب⁽⁷⁰⁾.

هذه إذن أهم الأسباب التي يرى زروق أنها تؤدي إلى شيوع البدعة والوقوع فيها، ومن خلالها يتضح أن البدعة لا تقع من راسخ في العلم وإنما من جاهل بأصول الطريقة ممن لم يبلغ أهل الشريعة العارفين، ومن غير عارف بمقاصد الشرع مع الاعتقاد بأن الشريعة خلاف الحقيقة. فإذا كانت الشريعة قد جاءت كاملة تامة لا نقص فيها ولا زيادة فيجب أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان، واعتبارها اعتباراً كلياً في العبادات والعادات، ولا يخرج عنها البتة لأن الخروج عليها مروق من الدين وضلال وعماية.

ومن أجل تحديد البدعة وتمييزها عن غيرها قرر زروق بعض الموازين تعرف بها البدعة فذكر منها ثلاثة :

الأول : أن ينظر في الأمر المحدث مما له مستند شرعي بوجه شامل محيط، فإن كان هذا الأمر مما شهد له معظم الشريعة وأصلها فليس ببدعة وإن كان مما ياباه ذلك بكل وجه فهو باطل وضلال مبتدع.

الثاني : اعتبار قواعد الأئمة وسلف الأمة العاملين بطريق السنة، فما خالفها بكل وجه فلا عبرة به، وما وافق أصولهم فهو حق.

الثالث : اعتبار شواهد الأحكام، وهذا أمر تفصيلي ينقسم إلى

أقسام الشريعة الستة فكل ما انحاز لأصل بوجه صحيح واضح لا بعد فيه الحق به، وما لا فهو بدعة⁽⁷¹⁾.

بهذا يظهر إذن أن زروقاً لم يقدم على محاربة البدع ومقاومتها إلا بعد تأصيله لضوابط ذلك وتقعيده لقواعد العلم الصحيح الذي يؤهل صاحبه للقيام بمهمة النهي عن البدع والحوادث، إذ ليست المهمة بالأمر السهل، ولعل هذا ما جعل المؤلف يعرف فيما بعد بقلب «محتسب الصوفية». وهو وصف جليل وعظيم لم يظفر به غيره من علماء الإسلام. فإذا كانت مهمة المحتسب هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن احتساب الصوفية والعلماء على أفعالهم يعتبر من نفس القبيل. فبد المحتسب تكون مبسطة على جميع فئات الناس في المجتمع وكذلك «محتسب الصوفية» فهو إن لم يتوفر على سلطة قوية رادعة فإن في الكتابة وتوظيف القلم في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والبدع وعموم المخالفات ما يغني عن سلطة اليد. ولذلك فإن العلماء لما رأوا الشيخ زروقاً قد تتبع أفعال وأقوال أتباع الطوائف الصوفية ناقدا لها ووزاناً إياها بميزان الشرع مبيناً ما صح منها وما بطل حلّوه بتلك التحلية السامية.

ولا ننسى أن المؤلف كان في عصره محل تقدير وتبجيل فقد كان له مقام كبير بين طوائف الصوفية حيث أقرّوا له بالإمامة، وأثنوا عليه الثناء العاطر، وتلقوا كلامه بالقبول، وسلموا له انتقاده لبعض الطوائف المنحرفة وتنبيهه على كثير من المخالفات والبدع، فكان في ذلك نعم الخبير المدقق المطلع على حقائق الأمور وأسرار الأحوال.

لذلك فإن محاربة بدع الصوفية والتنبيه على أسبابها وخواصها وموازينها، كل ذلك يدخل في سياق محاولة زروق لإصلاح كيان التصوف الشاذلي في نهاية القرن التاسع وإصلاح هذا الجانب

السلبى من طريق السلوك يعتبر صعبا يستعصي على المشايخ والمربين تقويمه ودرؤه. وأشير هنا إلى أن كثيرا من معالم محاربة زروق لبدع الصوفية قد أثبتها في الدراسة التحليلية لكتاب «عدة المريد الصادق» التي هي عبارة عن ملخص شامل لمجموعة ما تطرق إليه المؤلف من البدع والحوادث في كتابه⁽⁷²⁾.

ثانيا : تصحيح أسس الطريقة الصوفية :

يهدف زروق من وراء محاولته لإصلاح كيان التصوف في عصره إلى العمل على إعادة بناء واقع صوفي سني يرتكز على أسس سليمة لا يطالها أي انحراف أو اعوجاج أو خروج عن جادة الطريق وسواء السبيل القويم، غير أن طرح مشكلة بدعية كثير من أسس بعض الطرق الصوفية وأهدافها قد جعل المؤلف يتفادى الإشارة إلى طريقة بعينها أو بتحديد أقوام أو أتباع بأسمائهم، وإنما اكتفى بالتعميم إدراكا منه بعدم جدوى التعيين والتحديد، إذ التعميم يعطي أبعادا أوسع وأرحب للآراء والانتقادات المعبر عنها.

يرى أحمد زروق أن جل الطرق الصوفية قد فقدت معاني المجاهدة والعمل الصوفي الأصيل وتخلت عن روح التصوف المشعة والفياضة واهتمت بالمقابل بمجموعة من الشعارات الفارغة التي لا تمت إلى الطريقة الصوفية بصلة.

من ذلك مثلا الاستظهار بالدعوى والتعزز بالطريقة⁽⁷³⁾، فيرى زروق أن فقراء وقته قد ابتلوا بأمور منها الاغترار وطلب الباطل بصورة الحق، والكسل الذي منه الإسراع لكل جهة يتوهم فيها الكمال⁽⁷⁴⁾. ويشرح قول ابن البنا السرقسطي :

(72) انظر القسم المخصص لدراسة الكتاب المذكور في أطروحة الباحث.

(73) العدة ص : 87.

(74) المصدر نفسه ص : 89.

وحطه الرأس بغير جرم على أخيه غير فعل القوم
وقد ذكرنا حكم الاستغفار أعني القيام ليس عرفا جاري

فيقول : هذه الثلاثة يعني أخذ الخلع (أي ما خلعه عنه من اللباس أثناء وجود الأحوال) وحط الرأس والقيام للاستغفار ليس من مطلب الطريقة ولا من موجبات الحقيقة ولا من أحكام الشريعة وإن كان لها وجه من التأويل فتركها أولى والتسليم للعامل بها لازم لمحل الاشتباه⁽⁷⁵⁾.

فمثل هذه الشعارات والأعمال الموجبة للإخلال بأصول الطريقة وتعاليم الشريعة، يرى زروق أنها مما تم ابتداعه واختلاقه منسوبا إلى الطريقة، ولذلك يصحح المؤلف هذا الأمر ويذكر أصحابه بفعل السلف الصالح الذين لم يكن لهم اصطلاح مألوف في السلوك. بل كانت الصحبة واللقاء، فكان الأدنى منهم إذا لقي الأعلى استفاد برؤيته أحوالا، وكذلك كان الأمر في عهد الصحابة الذين كانوا ينتفعون برؤيته عليه السلام، وكانت الصحبة عندهم لتعلم الأدب وأخذ العلم. ثم يقول زروق : « فلما غلب الخبط على النفوس والتخليط على القلوب، ظهر متأخرو الصوفية بالاصطلاح بالتربية وترتيب المشيخة على ما هو معلوم من شأنهم ... ثم جروا في ذلك على مقتضى العام والحقيقة، فلم يدخلوا على المريد في مقام التقوى الذي هو فعل الواجبات وترك المحرمات سوى أخذ العهد ... ولم يدخلوا عليه في مقام الاستقامة وهو حمل النفس على أخلاق القرآن والسنة غير تعريفه بالأصلح له من غير زيادة ولا نقص لاتساع هذا الباب وجهل الإنسان باللائق به ... ثم جاء أقوام حرفوا الأمور وبدلوا الأحكام، وخبطوا خبط أعمى في تراكم الظلام، فضلوا وأضلوا نسأل الله السلامة»⁽⁷⁶⁾.

(75) زروق : شرح المباحث الأصلية ص : 233.

(76) عدة المريد ص : 11.

هكذا يبين لنا زروق كيف أن بعض الطوائف الصوفية قد تخلت عن أسس الطريقة القويمة في تربية الأتباع على مبادئ التصوف، وأثرث التعلق بأمور جانبية وأحوال عابرة ترتبت عن تحريف الأصول وتبديل الأحكام.

وقد صنف المؤلف عموم هذه الطوائف فرأى أنها مذاهب وأحزاب منها :

- قوم أخذوا بدقائق التوحيد ومختلف الشطحات وانكبوا على دراسة كتب الحاتمي وابن سبعين وابن الفارض وغيرهم ممن لا يفهمون كلامهم ولا يتحققون بطرائقهم.

- قوم تعلقوا بعلوم الأحوال والمقامات وموارد الحقائق فرأوا أن ليس وراء ذلك مطلب فاحتقروا العباد والزهاد، بل إنهم فهموا كلام الأئمة واستوعبوه ثم ادعوه حالا لأنفسهم.

- قوم ادعوا الفناء والتصرف بغير اختيار فانبسطوا في المحرمات وربما جرى على لسانهم كلام في الحق يشبه الحقائق فكان سببا في الاغترار به.

- قوم ظهروا بال جذب وتصرف المجانين حتى صار الجذب لهم سجية بحكم العادة فلم يقدروا على الاستقامة في التصرف وثقل عليهم الرجوع إلى المألوفات.

- قوم آثروا المصالح العامة وتتبعوا الفضائل فجنحوا للإطعام واستلاب العوام وغير ذلك مما دعاهم إلى الخروج عن الحق واضطروهم إلى الرئاسة والاستظهار⁽⁷⁷⁾.

وقد كان زروق -وهو يستعرض مختلف مذاهب القوم في الخروج عن مرتكزات وأسس الطريق الصوفي الصحيح- حريصا

على تصحيح المفاهيم وتقويم الاعتقادات وإصلاح دعائم الطريقة وأسس الحقيقة. فيقول مثلاً تعقيباً على الصنف الذي أثر المصالح العامة وتتبع الفضائل «ثم حسب الفقير في هذه الأزمنة، من المصالح العامة لقمة يأكلها أو يسد بها خلة محتاج على قدر إمكانه، فإن مد يده لأكثر من ذلك أخذاً أو عطاء فقد أهلك نفسه، ومسألة يفيدها إن كان عالماً أو يستفيدها إن كان جاهلاً وظن السلامة في ذلك، وشفاعة في مهم حيث يقبل في ذلك ويكون مبتلى به وإلا كان متكلفاً فإن الزمان فاسد والناس لا يريحون ولا يتركون من يريح ... وقد قال رسول الله ﷺ (78) : إذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بخويصة نفسك» (79).

ولا يتوانى زروق في فضح أعمال القائمين بمهام طريقة صوفية معينة انحرفوا بها عن الطريق القويم، سواء تعلق الأمر بالمشايخ أو المقدمين أو غيرهم من الأصحاب معززا ذلك بأمثلة حية مما حدث به أناس ثقات ومشهود لهم بالصدق والأمانة، وهي أمثلة تعبر عما آلت إليه الطرق الصوفية من استغلال بشع وانحطاط كبير خاصة عندما يتعلق الأمر بصنف من المشايخ الذين لا هم لهم سوى تحقيق مصالحهم والتعامل على من لا يتبعهم في ذلك ولعن المنكرين عليهم والأخذ بأسباب الدنيا وتعيينها مع إهمال القيام التام بالشعائر والأحكام الدينية وعدم إتقان ذلك. يقول مثلاً في محاولة للتنبيه على ما يقوم به بعضهم والسعي إلى تصحيح ذلك وتقويمه : «قلنا لا هداية مع بدعة ولا حقيقة مع تقرير على معصية، لأن ذلك معصية، والمعصية كلها ظلمة، فهي لا تهتدي إلى نور أبداً. ثم الدعوة إلى الله تكون أولاً بالوعظ والتذكير وثانياً بالتقوى وثالثاً بالاستقامة ومجاهدة النفس ومخالفة الهوى ومجانبة الدنيا وترك الخلائق، وأنتم لا تأتون

(78) رواه أبو داود في سننه 123/4، والإمام الترمذي 323/4، وابن ماجه في سننه 1331/2.

(79) عدة المريد ص : 17.

بشيء من هذا، بل تفتطمون المريد عن العلم ولا تعرجون له عن تقوى ولا تدلون على مخالفة الهوى، ولا تصرفونه عن غيبة ولا أكل حرام ولا تزهدونه في شيء من هذا الحطام، بل ترغبونه في ذلك بأفعالكم، إذ تسبون من لا يتبعكم وتلعنون من ينكر عليكم ولا تتوقفون فيما تقدرون عليه من أسباب الدنيا، بل تأخذونه بأي وجه أمكن من غير مبالاة ... فالواحد منكم لا يعرف حكم الله في وضوئه وصلاته، ولا يطلب أمر الله في متقلباته وحركاته بل الطريق عندكم أن تعلموا ما ترونه من الأمور وتسمونه بصورة الطريقة...» (80).

يلخص لنا زروق بكثير من المرارة والأسى حال الطرق الصوفية بصفة عامة وما أصبحت عليه من مروق عن سبيل الرشاد والهداية وانحراف بين عن جادة الصواب : «ثم لقد تتبعت بفكري الطرق الاصطلاحية الموجودة بأيدي الناس الآن فلم أجد عند أهلها نفحة من فتح ولا نور ولا حقيقة ولا علم ولا ذوق ولا فهم خارج عن القياس الأول إلا لذة نفسانية غالبها من استشعار الرياسة والالتذاذ بالامتياز والاختصاص بالنسبة ونحوها وهذا ما وجدت في صادقهم، فأما غيره فلم أر منه إلا لعبا ولهوا وفخرا وكبرا وتعصبا ... وكل من تأمل ذلك وجده عند مخالطتهم والنظر في أحوالهم» (81).

ويقول أيضا أثناء شرحه لمنظومة ابن البنا السرقسطي : «فلا تكاد تجد إلا من يدعو إلى بدعة وشر ويقول هو عين الطريق، فإذا خولف في ذلك رمى المنكر بالجهل والبعد عن الطريق ونحو ذلك، وربما أخذ في الاستدلال لما يعتقد به بالباطل فضل وأضل...» (82).

وإذا كانت هذه أحوال الطرق الصوفية في عصر زروق فإن مواقف العلماء منها تباينت واختلفت على ثلاثة مذاهب : فهناك من

(80) عدة المريد ص : 19.

(81) نفس المصدر ص : 19-20.

(82) زروق : شرح المباحث الأصلية ص : 135.

ذهب الى التسليم ما دام القوم لم يقعوا في بدع محرمة، وهناك من رأى الإنكار عليهم بشدة في كل ما أقدموا عليه، وكان هناك من أفتى بأن أمورهم ينظر فيها وأنها تقبل التصحيح والإبطال. وقد ناصر زروق هذا الرأي ووصفه بأنه كلام حق وإنصاف⁽⁸³⁾، وهو ما رامه في كتابه «عدة المريد» عندما عقد فصلا مطولا في بيان ما عرفه من طريقهم جملة وتفصيلا حيث قسم ذلك إلى ثلاثة أقسام :

- قسم يجب الوفاء به لحسنه وتحريره.

- قسم يحرم الوفاء به لقبحه وتغييره.

- قسم يتوقف فيه لتراجعه واشتباؤه.

إن هذا التقسيم يظهر لنا مدى تثبت زروق وحيطة في إطلاق الأحكام جزافا، فهو يميز ويفرق بين الصحيح والسقيم وبين المقبول والمردود، فعملية التصحيح لا تطال كل أفعال وأعمال القوم، لأنهم بدون شك قائمون ببعض ما يتوجب عليهم من واجبات وفرائض ومندوبات فهي مما يجب الوفاء به، لكن هناك من المخالفات والتغييرات التي تستوجب الإنكار والإبطال ثم التصحيح والتقويم على أساس من الأدلة والحجج والبراهين المبنية على الكتاب والسنة وصريح عمل السلف الصالح.

المبحث الخامس : أمور عامة أنكرها زروق على القوم

وهذه الأمور تتجلى في هجران الصوفية للسنن ؛ وإحداثهم المبتدعات، وهجرانهم للعلم وتلاوة القرآن الكريم والصلاة على النبي ﷺ، واقتصارهم على ذكر كلمة الشهادة دون إتمامها، وهجرانهم ما ورد عن الشارع من الأذكار واستبدالها بأذكار ابتدعوها من عند أنفسهم، كما انتقد زروق طريقته في أخذ العهد،

وأمرنا - ابتدعوها بعد أخذ العهد - تتعلق بالشيخ والمشيخة. وفي هذا الصدد قدم نصائح وآراء لإصلاح هذه الأشياء، ومحاربة البدع، والرجوع إلى طريقة السلف الصحيح في السلوك وعلاقة المريد بالشيخ وشروط المشيخة، والتمسك بالسنة وتقديم العلم على غيره وتلاوة القرآن الكريم عما أحدثوه من الأذكار والأحزاب، والتقييد بالأذكار الواردة عن الشارع مطلقاً، إلى غير ذلك من الميادين والمجالات التي حاول زروق تنقيتها مما شابها من مبتدعات وانحرافات وهو ما سنتعرض له في هذه المطالب التالية :

المطلب الأول : فيما يخص هجرانهم للعلم، يقول الشيخ زروق في كتابه «عدة المريد» : «أما هجرانهم العلم فمخالف للكتاب والسنة والإجماع للنصوص الناطقة بذلك، من حيث رفع شأن العلم وتفضيل العلماء على غيرهم، وإجماع العلماء على ضرورة العلم بالحكم الشرعي في جميع الأمور فلا يجوز للمرء أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه» (84).

ويصحح زروق انحرافهم هذا ويقول : «وبالجملة : العلم خير كله، لأنه يفيد الكمالات والعمل الصالح يحفظها، فلا يهمله إلا جاهل ولا يقدره إلا عاقل. وانتقاص هذه الطائفة من فضيلة العلم والتعلم هو ما جعل معظم أتباعهم يجهلون أحكام العبادات، وحملهم على نهى أتباعهم عن التعلم وطلب العلم، بحجة أن الله تعالى لا يتخذ ولياً جاهلاً، وإذا اتخذ علمه، هذه حجة باطلة، وهذا خلط يقعون فيه، ويصحح زروق هذا المفهوم بقوله : فالعلم بالتعلم كما جاء في الحديث، والمقصود بالعلم هنا الأصول والمعارف. أما ما لا يوصل إليه إلا بالمنة وليس بالتعلم فذلك راجع إلى مواهب وحقائق ربانية، فضل الله يوتيها من يشاء ليس لمطلق الناس، ويضيف زروق موجهها

لهؤلاء : أن من خاف فوات العمل بعد تحصيل واجب العلم الضروري فهو خير له⁽⁸⁵⁾ من التوسع فيما ليس له حاصل ولا وراءه معنى ولا طائل، ولا سيما إن كان لهذا الشخص تحقق في التوجه، وإشراف على الحقيقة فإن أفراد القلب أولى له وأتم في حاله.

أما هجرانهم تلاوة القرآن فقد حاول الشيخ زروق أن يقدم علاجاً لهذه الظاهرة التي اعتبرها من أكبر أسباب البغي والبطلان، خاصة عندما يبلغ الأمر ببعضهم إلى اعتقاد ارتفاع خاصية القرآن وفضله وفائدته بموت الرسول ﷺ، أو قولهم : بأن تلاوة القرآن تعين على إفادة الأحكام لا إفادة الأسرار والفتوحات الإلهية، وقال : « هذا كفر وطغيان » وقد رد زروق على دعاوى هؤلاء بمجموعة من النصوص القرآنية التي تنص على فضائل القرآن الكريم، وفوائد آياته وأحكامه. ويرى أنهم باطلاعهم عليها سيرجعون عن غيهم هذا واعتقادهم الباطل، فقال : ويكفي للرد عليهم والطعن في نحورهم قوله تعالى : ﴿ ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً ﴾⁽⁸⁶⁾، وقوله عز وجل ﴿ يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً، وما يضل به إلا الفاسقين ﴾⁽⁸⁷⁾، وقوله تعالى : ﴿ الله نزا، أحسن الحديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ذلك الله هدى الله يهدي به من يشاء ومن يضل الله فما له من هاد ﴾⁽⁸⁸⁾، قال زروق : جعل الذكر فرع التلاوة والهداية مسببة عنها، وكذلك قوله تعالى : ﴿ الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون ﴾⁽⁸⁹⁾، جعل فيها الذكر مفيداً للتأثير والتلاوة مفيدة في زيادة الإيمان وهو أقوى⁽⁹⁰⁾.

(85) عدة المريد ص : 23.

(86) سورة الإسراء الآية : 82.

(87) سورة البقرة الآية : 26.

(88) سورة الرعد الآية : 33.

(89) سورة الأنفال الآية : 2.

(90) عدة المريد ص : 24.

فهذه الآيات وأمثالها وما أكثرها في القرآن الكريم اعتبرها زروق علاجاً لهذا المفهوم السيئ، وتقويماً لهذا الانحراف وهذا الاعتقاد الفاسد، ولذلك عقب كلامه بقوله : وإذا لم يكن كلام رب العالمين محلاً للفتح والتمكين، فأبي كلام أولى به، وأحق في الدين ؟ أهذيان المبطلين وشقاشق الملحدين، وخزعبلات اللاعبين، وتحريفات المارقين، وطرائق الخارجين عن سنن المهتدين الذين اعتمدوا مجرد الباطن فوقعوا في شر وباطل ؟ ثم قال : « وإذا كانت الجلود منه تقشعر والقلوب تلين، والذكر إنما ينشأ عن ذلك، وهو فرع الخشية الدالة على صحة العلم بالله فكيف بما يترتب على ذلك ؟ أيصح مشروط بدون شرطه ؟ أو نهاية بدون بداية ؟ لكن فقدان نور الإيمان وانعدام حقائق الإيقان⁽⁹¹⁾ موجب لأكثر من هذا ﴿ ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور ﴾ . وختم زروق ردوده على القوم وآراءه الإصلاحية في هذه المسألة باستشهاده بكلام الشيخ سيدي أبي مدين (ت 594 هـ) حيث قال : « لا يكون المرید مريداً حتى يجد في القرآن كل ما يريد » هذا شأن المرید فكيف بالعارف ؟

وأما هجرانهم الصلاة على رسول الله ﷺ فيعتبر زروق ذلك من أبرز أسباب الحرمان، أو عاملاً من عوامل ضعف الإيمان، ولذلك أنكر عليهم ذلك وقدم لهم نصائح لتفادي هذا الانحراف، أبرزها النص القرآني الصريح في الحث على الصلاة على رسول الله ﷺ، وهو عمل بدأ الله فيه بنفسه، وثنى بملائكته، وخاطب به جميع المؤمنين والمسلمين، فقال جل وعلا ﴿ إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ﴾⁽⁹²⁾. هذا بالإضافة إلى نصوص حديثية كثيرة استشهد بها الشيخ زروق

(91) عدة المرید ص : 25.

(92) سورة الأحزاب الآية : 56.

للاحتجاج بها عليهم وإرشادهم وتوجيههم كحديث أبي (ض) لما قال لرسول الله ﷺ «كم أجعل لك من صلاتي» وفي الأخير، لما قال له «أجعل لك صلاتي كلها» قال له عليه السلام : «إذن تكفى همك ويغفر ذنبك» كما عند النسائي ؛ وأن من صلى على النبي ﷺ مرة واحدة صلى الله عليه بها عشرا كما في مسند الإمام أحمد .

ولهذا يقول زروق : قال العلماء : «هذه الخاصية لا توجد في عمل سواها، فقد ورد أن كل الأعمال فيه مقبول ومردود إلا الصلاة على النبي ﷺ⁽⁹³⁾. ويواصل زروق التأكيد على أهمية الصلاة على رسول الله ﷺ والحث عليها ويقول : «وقد أمر سبحانه بتعزيزه وتوقيره مقرونا بتسبيحه سبحانه وتعالى، فدل على عظم ذلك» ويزيد ويؤكد ما قدمه من نصائح وإرشادات بأن الصلاة عليه عليه السلام «هي مطالب العقلاء فضلا عن المريدين. فالى أين يعدلون عنها ؟ والله لا يعدل عنها إلا مخذول لا عبرة به ولا همة له».

ثم ساق الشيخ زروق وصية شيخه «الحضرمي» إياه التي كتب له بها يو وداعه الأول قائلا : «وعليك بدوام الذكر وكثرة الصلاة على رسول الله ﷺ فهي سلم ومعراج وسلوك إلى الله تعالى إذا لم يلق الطالب شيخا مرشدا» كما ذكر بأن الطريقة الشاذلية قائمة في أساسها على جملة مبادئ وأسس أبرزها الصلاة على رسول الله ﷺ.

وهذه المبادئ والأسس المشتملة على الصلاة عليه -عليه السلام- تعتبر طريقا جليلا واضح الأنوار والبراهين والفائدة. وسر ذلك -يقول زروق- أنها «تنزلت في حقنا منزلة السجود لآدم، لأنها عبودية تعلقت صورتها بواسطة، فمن أثرها كان محققا في العبودية ممكنا في القرية، ومن أباهها كان شبيها بإبليس في إباءه، وإن كان لا

يبلغ رتبة الشيطان لاختلاف قصده، فله فيه نسبة فافهم. وأخيرا ختم كلامه بقوله : إذا لم تكن الصلاة على حبيب الله ﷺ هداية وفتحا ونوارا فأى شيء يكون ؟⁽⁹⁴⁾.

المطلب الثاني : أنكر الشيخ زروق على طائفة من الصوفية هجرانهم ما ورد عن الشارع من الأذكار، واستبدالها بغيرها، كاستبدالهم التسبيح والتحميد والتلهيل والتكبير الوارد عن الشارع بالغداة والعشي بأذكار أخرى عندهم، وتقيدهم في الدعاء بنوع مخصوص غير وارد عن الشارع أيضا، وتقيدهم في الصلاة بسور معينة في محل ورد فيه الإطلاق عن الشارع، فقام بالرد على هذه الطوائف المبتدعة، وبين أن الإصلاح هو وضع كل شيء في محله كما ورد عن الشارع لا يجوز أن نتعدها، لأن الصواب في الاتباع لا في الابتداع.

فقال زروق : أما هجرانهم ما ورد عن الشارع من الأذكار، واستبدالها بغيرها. فمن ذلك التسبيح بالغداة والعشي، فقد ورد التحضيض عليه بنص القرآن والسنة المطهرة، وصحت أذكار بعد الصلاة فبدلوها وبغروها. فمن ذلك معقبات الصلاة الواردة بعد الصلاة من التسبيح والتحميد والتكبير ثلاثا وثلاثين والختم بلا إله إلا الله وحده لا شريك له، وبغيرها من الأذكار الواردة شرعا، والأدعية المنصوصة عن الشارع حقا، فبدلوا كل ذلك بأذكار عندهم استتبطوها، لم يرد منها شيء في نصوص الشريعة إلا آية الكرسي ونحوها فيما أظن، فكان ذلك منهم ابتداعا صريحا بالاستدلال المذكور لا بغيره، لأن الترك في ذلك من باب إهمال الأولى، لا عتب على أحد فيه، لكن لما استبدلوه، صار بدعة من حيث إثبات ما أثبتوه في محل ما أثبت الشارع فيه خلافه⁽⁹⁵⁾. ثم قام الشيخ زروق بالرد

(94) العدة ص : 26.

(95) عدة المريد 31.

عليهم فيما زعموا أن ما استبدلوه وأتوا به أعظم خاصية وأكبر أثرا وقال بأن الأولى التقيد بما ورد عن الشارع ووضع كل في محله، وإلا فيعتبر هذا ابتداعا صريحا منهم. أما ما احتجوا به فيرد عليهم بأن العلماء قد نصوا على أن الذكر المقيّد أفضل في محله من المطلق، والذكر المطلق أفضل في محله من المقيّد لقصد الشارع بالتخصيص الخاص. واستدل الشيخ زروق في انتقاداته هذه وفي دعوته الإصلاحية بأنه ورد عن بعض العلماء الأجلاء أنهم سئلوا عن ذلك فأفتوا بوجوب لزوم كل ذكر في وقته، وبالصيغ الماثورة عن الشارع، إذ لا ينبغي أن يتعدى بشيء محله، فإن لكل شيء محله، ولكل شيء وجهها⁽⁹⁶⁾.

ودعا الشيخ زروق إلى إصلاح وترك ما ابتدعوه من المبالغة في الدعاء، وتقيدهم بدعاء غير وارد عن الشارع فقال : «أما تقييدهم في الدعاء بنوع مخصوص غير وارد عن الشارع وإن كان واضح المعنى صحيح المبنى، فقد نهى عن ذلك الأئمة وكره العلماء رحمهم الله الاقتصار على دعاء خاص في الصلاة وغيرها، أما الاعتداء في الدعاء فقد نهى عنه رسول الله ﷺ وقال تعالى : ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية إنه لا يحب المعتدين﴾⁽⁹⁷⁾. كما ساق الشيخ زروق لدعم ما يدعو إليه من الإصلاح فيما يخص الاعتداء في الدعاء حديث الصحابي الجليل عبد الله بن مغفل (ض) : «أنه سمع ولده يقول : «اللهم إني أسألك الجنة وحورها وقصورها وكذا وكذا، وأعوذ بك من النار وسلاسلها وأغلالها وكذا وكذا، فنهاه وقال له : إنه من الاعتداء في الدعاء، ولكن اسأل الله الجنة واستعذ به من النار، فإن أعطاك الجنة أعطاك ما فيها، وإذا أعاذك من النار أعاذك مما فيها» والحديث رواه زروق بمعناه وأخرجه أبو داود في الطهارة

(96) عدة المريد 32.

(97) سورة الأعراف الآية 55.

بلفظ آخر. وبالجملـة -يقول زروق - فقد نهى العلماء عن الاعتداء في الدعاء، والتكلف في إحداث صيغ وأنواع خاصة من الأدعية، وأفضل الدعاء ما كان عن حضور واضطرار، ولا حضور مع تكلف ولا اضطرار مع تقيد، أما السجع في الدعاء فمنهـي عنه أيضا وفسره بعضهم بأنه من الاعتداء في الدعاء. أما التقيد في الدعاء -يقول زروق- فلم يرد عن أحد من السلف. نعم الإيثار لدعاء واحد معين، والإكثار منه بحسب الحاجة لا يقدح، ودعاء المرء بما يفتح له أو يفتح لغيره جائز شرعا إن صح مبناه واتضح معناه⁽⁹⁸⁾.

ومن آراء الشيخ زروق الإصلاحية أنه انتقد على طوائف من الصوفية تقييدهم القراءة في الصلاة بحيث لا يقرأون إلا بسور مخصوصة في كل صلاة مفروضة مع الاقتصار على سورة الإخلاص في الركعة الثانية. فهذا العمل يعتبر كذلك من الأمور المتبعة، لأن السنة قد جاءت بالإطلاق، ولا شك أن التعلق بذلك يعتبر قبيحا من عدة وجوه : منها ابتداء واختلاق ما لم يرد عن الرسول ﷺ، ومنها تفويت مقاصد التلاوة في الصلاة الذي هو التفهم والتدبر، ومنها الإخلال بما جاء في السنة من التطويل في مواضع والاختصار في مواضع، إذ السنة في الصبح والظهر كما يرشدهم زروق طوال الفصل، وأنتم هجرتموه بمداومتكم على قراءة «والشمس وضحاها» في الصبح، و«إذا زلزلت» في صلاة الظهر. كما أن السنة في العصر والعشاء أواسطه وأنتم تركتموه بقراعتكم أبدا «إيلاف قريش» في العصر «وإنا أنزلناه» في العشاء.

أما ما يفعله هؤلاء من الاقتصار على قراءة سورة الإخلاص في الركعة الثالثة دائما تعلقا بحديث الصحابي الذي صرح لرسول الله ﷺ بأنه يحبها، وبشره عليه السلام بالجنة، فإن الشيخ زروقا يردهم

إلى الصواب بنصائحهم وتقيدته بالسنة، بأن هذا الصحابي هو صاحب حال فيها، يسلم له ولا يقتدى به، ولو كان للاقتداء به محل، لكان السلف أولى به، ولم يرد عن أحد منهم التزامه بها. ثم يضيف زروق ويقول مرشدا إياهم : بأن حالهم يختلف عن حال الصحابي من خمسة أوجه :

أولا : إنه لم يخص بها ركعة من الركعات، وأنتم تقيّدونها بالثانية.

ثانيا : إنه كان يضيفها إلى غيرها فيأتي بسنة الصلاة من تطويل أو تقصير ثم يزيدها بخلاف ما تفعلونه أنتم.

ثالثا : لم يتعرض بها لإشاعة، ولا أمر بها أحدا بل أخذها في نفسه. وهذا خلاف ما أنتم عليه.

رابعا : إنه استند في فعله لغلبة الحال كما تقدم وأنتم لا حال لكم فيها.

خامسا : إن القوم لما عذّلوهم عاد إلى الإنصاف، وأقره الشارع لما تبين عذره.

وساق الشيخ زروق في معرض إصلاحه وإرشاداته شبه القوم فيما أثروه أو هجروه مما تقدم ذكره، فحكى عن بعضهم أن ما سبق الحديث عنه من تقييدهم الصلاة بقراءة سور معينة، قد دفعهم إليه إيمانهم بحسن مناسبة تطبيق بعض حركات الفلك فأتوا لكل وقت بما يناسبه، فأنكر عليهم ذلك بأن هذا شيء يشبه الفلسفة. وذكر زروق أن من شبه القوم قد يقول بعضهم إن الرسول ﷺ قد كان يصلي صبح يوم الجمعة "بالسجدة" و"هل أتى"، وصلاة الجمعة "بالجمعة" و"الغاشية"، والعيد "بسبح اسم ربك" و"الشمس"، والخسوف بالأربع الطوال، والفجر "بالكافرون" و"الإخلاص". يجيب الشيخ زروق عن

هذه الشبهة في توجيهه لهم بأن الشارع لا يعترض عليه، ولا يتعدى ما أتى به، فحيث أطلق يتعين الإطلاق وحيث قيد يتعين التقييد، قال تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ (99)، وقال عليه الصلاة والسلام «ما تركته لكم فهو عفو» أخرجه أبو داود. وهذا ليس من المتروك بل حملة الإمام مالك على الإيثار والإكثار لا على التقييد، وقد نص العلماء على أنه لا يجوز لأحد أن يتعد بمثل صلاة العبد ولا الخسوف ونحوه (100).

أما شبهة القوم في التقييد بالدعاء ونحوه من الأذكار، فعمدتهم في ذلك ترك المألوفات وطلب التأثير بوجود المستغربات. وقد صحح زروق هذا المفهوم الخاطئ بأن ذلك يعتبر توهما باطلا من ثلاثة أوجه:

أولاً : إن العادة جارية بإلف المستغربات عند تكراره حتى يصير في معد المألوفات، فلا يبقى له أثر غير استشعار الاختصاص، وهو مضر بصاحبه إذ يثر له رؤية نفسه.

ثانياً : إن التأثير الحقيقي هو الذي ينتج حالاً أو علماً على وفق الحق والبصيرة، وقد عرف أن الاصطلاح في العبادة لا يثير شيئاً من ذلك.

ثالثاً : إن وازع الحقيقة لا يتوقف على نمط واحد، والتقييد بالكيفيات لا يؤدي إلى بلوغ الحقيقة، إذ في ذلك حرمان من وجوه المعارف الایمانية، ومراتب الحقائق العرفانية⁽¹⁰¹⁾.

ومن الأمراض المعنوية المزمنة عند القوم والتي عالجها الشيخ زروق بنصائحه وآرائه الإصلاحية، بعدما انتقدها عليهم، ترك قضاء

(99) سورة الحشر الآية 7. وانظر عدة المريد ص : 33.

(100) العدة 37.

(101) نفس المرجع 35.

الفوائد وتفويت الصلاة أثناء الاشتغال بأحوال الفقراء، وهذان الأمران اعتبرهما زروق مصيبتين عظيمتين. وذلك لأن قضاء الفوائد يعتبر أول الواجبات بعد التوبة، وإن كان بعض الفقهاء قد قال بسقوطها بناء على تكفير تارك الصلاة، وهو مذهب بعيد لا يصح الأخذ به لعدم تحقيقه من علمائه. أما النوافل كما يقول زروق فلا تسد مسد الفرض حتى لا يغتر هؤلاء الصوفية، وقد أنكر مالك على من يرى ذلك. إذن فعليهم أن يبادروا إلى قضاء الفوائد.

«وشأن الفقير الصادق إنما هو الأخذ بالأوثق، وحمل النفس على الأشق، إلا في محل ضرورة، أو أمر لابد منه من الترخص لنذب من الشارع ونحوه» (102).

أما تفويت الصلاة من أجل خدمة الإخوان فاعتقاد فاسد يجب علاجه، ولذلك وجه إليهم الشيخ زروق نصائحه ألا يفعلوا، لأن تفويت الصلاة للخدمة حرام إجماعاً ولم يقل به أحد، فلا بارك الله في شغل شغل عن الصلاة لأنها عماد الدين، وأصل كل خير وتمكين، استشهد زروق في انتقاده إياهم وإرشادهم بجملة من النصوص وموقف الأئمة فقال: «ولقد اختلف العلماء في تعارض الوقوف بعرفة وصلاة العشاء أيهما يقدم؟ وإن كانت السنة تأخير العشاء إلى المزدلفة، لقوة الواجبين، فما ظنك بغيره كخدمة الفقراء. فهذا أبو حفص الحداد كان إذا سمع النداء وقد رفع المطرقة ألقاها من خلفه خشية أن يعمل شيئاً قبل إجابة داعي الحق، ولقد كتب عمر (ض) إلى عماله «إن أهم أمركم عندي الصلاة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع» (103). وقال بعض السلف في قوله تعالى ﴿فخلف من بعده خلف أضاعوا الصلاة﴾ (104) يعني أخروها

(102) العدة 35.

(103) الموطأ 1/65.

(104) سورة مريم الآية : 59.

عن وقتها إذ لو تركوها بالمرة لكان كفرا وفي الأخير ختم زروق كلامه بقوله : « وبالجمله فهذه مسأله بينة الغي، ظاهرة الباطل، فلا يعمل بها إلا جاهل، ولا يقر عليها إلا مضل، ولا يامر بها إلا من لا خير فيه » (105).

كما أن زروقا ينتقد القوم فيما يخص الاستئذان، ويقدم آراء ونصائح توافق ما جاءت به السنة ومنهاج الشرع، لا سيما في الواجبات والضروريات الدينية والدينية التي خالفوا فيها الدين، وابتكروا بدعا وانحرافات ما أنزل الله بها من سلطان (106).

فهذه الطوائف انبرى الشيخ زروق لانتقادها في كثير من أحوالها وأفعالها، فيما يخص الاستئذان المخالف للشرع، وقدم لهم إرشادات وتوجيهات تردهم إلى الصواب. لأن هذه الطوائف قد أخذت بالاستئذان في الواجبات والضروريات الدينية والدينية، مع إلزام المريدين بذلك، وهم يسوغون ذلك بكون المريد السالك لا يمكنه أن يحرك ساكنا إلا بإذن شيخه فهو كالميت في يد الغاسل، جمعا للقلب وتأديبا للنفس.

لكن الشيخ زروقا يرى أن إجراء الاستئذان في الواجبات والضروريات مخالف للشرع ويعتبره ضلالا من وجوه ثلاثة (107) :

الأول : كونه مخالفا للسنة، فالصحابه رضوان الله عليهم لم يكونوا يستشيرونه عليه السلام إلا في الأمور المتجردة الوقوع لا اللازمة بكل حال، مع أن بعضهم كان لا يفارقه بحال، ومع ذلك لم يثبت عنهم شيء من ذلك، بل ثبت عنهم خلافه، كحديث جابر رضي الله عنه في التزويج وعبد الرحمان بن عوف إذ رأى عليه أثر صفرة

(105) العدة 35.

(106) نفس المرجع 35.

(107) العدة 36.

وسأله هل تزوجت ؟ إلى غير ذلك. وهم كانوا أعظم الناس احتراماً له عليه الصلاة والسلام وأقواهم أدباً في حقهِ ﷺ.

فإن قال هؤلاء بأن الآداب أمور عادية، والعادات جارية بحسب عرف كل قوم، رد زروق عليهم في كتابه «عدة المريد» إن صح كونها عادة دخلها الابتداع من حيث إضافتها للدين باشتراكها في الديانة مع ما يجري من الخلاف في العادات هل يدخلها الابتداع أم لا ؟ وقد مر أنه لا ينبغي أن يختلف فيما رسم من ذلك برسم الديانة (108).

الثاني : إن الاستئذان في الواجب إما أن يكون مع العزم على الموافقة فيكون معصية، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولا يمكن أن يكون ذلك تقرباً إلى الله وابتغاء مرضاته، وإما أن يكون مع العزم على المخالفة، فيكون الاستئذان مقروناً بالكذب فيجتمع الكذب والعصيان وهما محرمان.

الثالث : إن هذا الأمر يتضمن تضييع واجب أو مندوب محقق كإخراج الصلاة عن وقتها المختار، وتضييقه أو تفويت أوله، أو فضل الجماعة وكلها شر (109).

ثم إن الشيخ زروقاً، أنكر على القوم استبدالهم اللفظ الوارد في الاستئذان وهو «السلام عليكم» بالتسبيح وهو يرى أن العلاج لهذا هو الرجوع إلى السنة، وإن كان التسبيح ذكراً فالخير كله في الاتباع. ثم لم يفت زروقاً أن وصف هذه البدعة التي أتوا بها في الاستئذان، وهو أن يقف أحدهم بالباب، ثم يقول : سبحان الله مرات، فإن أذن له وإلا رجع، ثم قال : وهذه بدعة صريحة إذ قد أماتت سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ، وهي قوله في الاستئذان :

(108) العدة 36.

(109) إحياء علوم الدين 998/4.

«السلام عليكم أَدْخِلْ؟ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَدْنَى لَهُ وَإِلَّا رَجِعْ، وَيَتَمَهَّلُ فِي ذَلِكَ بَيْنَهَا»⁽¹¹⁰⁾، فَأَبْدَلُوا ذَلِكَ بِالتَّسْبِيحِ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ أَفْضَلُ، لَكُونَهُ ذِكْرًا. ثُمَّ هُنَا وَجْهٌ إِلَيْهِمُ الشَّيْخُ زُرُوقُ نَصَحًا وَإِرْشَادًا قَائِلًا: وَلَا أَفْضَلَ مِنَ الْعَمَلِ بِالسَّنَةِ، ثُمَّ لَا تَأْتِي الْبِدْعَةُ إِلَّا بِشَرٍّ. وَقَالَ أَيْضًا: وَمِنْهُ الْإِخْلَالُ بِحَرْمَةِ التَّسْبِيحِ عِنْدَ وَجُودِ الْمَقَابِلَةِ بِالنَّقِيضِ، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِجَوَابِ امْرَأَةٍ مِنْ دَاخِلِ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ التَّسْبِيحِ بِكَلَامِ شَنْيَعٍ فِي مَقَابِلَةِ أَرْفَعِ الْأُمُورِ وَهُوَ التَّسْبِيحُ، بِالإِضَافَةِ إِلَى مَخَالَفَةِ السَّنَةِ الثَّابِتَةِ. كَمَا أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ زُرُوقُ فِيمَا أَحْدَثُوهُ مِنَ الْبِدْعِ اسْتِنَادَهُمْ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا حَكَاهُ الزَّمْخَشَرِيُّ مِنْ وَجُودِ حَدِيثٍ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ رَدَّهُ زُرُوقُ بِحُجَّةٍ بِالْغَةِ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهِ عِدَّةٍ أَهْمُهَا اعْتِمَادُ كَلَامِ مَعْتَزَلِيِّ لَيْسَ بِإِمَامٍ فِي الْحَدِيثِ وَتَرْكُ أَقْوَالِ أُمَّةِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ⁽¹¹¹⁾.

المطلب الثالث : يَنْتَقِدُ زُرُوقُ الشَّيْخَ وَالْمَشِيخَةَ، فَيَعْقِدُ فَصْلًا طَرِيفًا يَتَوَجَّهُ بِهِ إِلَى مَدْعَى الْمَشِيخَةِ الَّذِينَ تَبَيَّنَ لَهُ عَدَمُ صَلَاحِهِمْ وَأَهْلِيَّتُهُمْ لِذَلِكَ، فَيَنْصَحُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا يَلِي:

أولاً : عَلَى الشَّيْخِ أَنْ يَبَيِّنَ لِلْمُرِيدِ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْخٍ، وَلَا يَصْلَحُ لِمَشِيخَةٍ، وَيُدِلُّهُ عَلَى مَنْ يَصْلَحُ لِذَلِكَ، فَإِنْ أَبَى دَخَلَ مَعَهُ عَلَى الْأَخْوَةِ الْخَاصَةِ الَّتِي تَقْتَضِي وَجُودَ النَّصِيحِ، وَإِسْقَاطَ الْحَقِّ وَالْكَفَّةِ، وَيُعَامِلُهُ بِذَلِكَ.

ثانيًا : أَنْ يَنْزِلَ مُرِيدُهُ مَنْزِلَةَ نَفْسِهِ فِي الشَّفَقَةِ عَلَى دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، فَلَا يَتْرَكُهُ لَتَسَاهُلٍ فِي الدِّينِ، وَلَا لَتَضْيِيقٍ عَلَى النَّفْسِ وَلَا لَتَوْسِيعٍ عَلَيْهَا، بَلْ يَكُونُ مَرَاةً لَهُ يَرِيهِ حَسَنَةً مِنْ سَيِّئَةٍ، وَيَعْمَلُ بِمَا يَصْلَحُ لَهُ وَيُعِينُهُ فِي ذَلِكَ بِمَا أَمَكَّنَهُ مِنْ مَالٍ أَوْ جَاهٍ أَوْ حَالٍ أَوْ دَعَاءٍ أَوْ نَصِيحَةٍ، إِذْ لَا خَيْرَ فِي صَحْبَةِ مَنْ لَا يَرَى لَكَ مِثْلَ الَّذِي تَرَى لَهُ.

(110) العدة 36.

(111) العدة 36.

ثالثا : أن يرفع عنه كلفته بغاية جهده، فلا يكلفه بما يطيق، لأنه مشغل له عما هو أولى به ولا بما لا يطيق، ولا بما يحار فيه لأنه مشوش له.

رابعا : أن يتتبع جميع حركاته وسكناته بالنظر والبحث، ويكون ذلك بالسؤال عن حاله والالتفات لتقلب حالاته، ولذلك بين العلماء كثيرا من مواصفات صاحب، وقرروا كيفية الصحبة المفيدة⁽¹¹²⁾.

خامسا : أن يسلك بالمريد طريق الجادة، ويبين له شروط التوبة، وكيفية ملازمة التقوى في حركاته وسكناته، ويأخذه بما تحمله قواه من الاستقامة، كل ذلك من أجل أن يبرأ من عهدة الدعوى وتنقضي عنه الغرة، ويعتقد أنه كما يقول زروق : «متطبت لا طبيب، ومتشيخ لا شيخ، ومتعلم لا معلم، ومعين لا مفيد، وهذه صورة المشيخة»⁽¹¹³⁾.

وإذا كان زروق قد بين من خلال الفصول السابقة كيف أن الطائفة المقصودة بالانتقاد قد خرجت عن طريق الجادة، وسلكت طرقا غريبة غير مشروعة، فإنه لم يترك الأمر دون تصحيح وترشيد، وبيان لطريق الجادة الصحيح الذي يجب سلوكه واتباعه، وهكذا عقد فصلا مطولا لذلك مقررًا أن مدار ذلك على أربعة أمور :

أولها : تصحيح التوبة بشروطها المعروفة، وفرائضها المعلومة، والتزام كمالاتها.

ثانيها : تحقيق التقوى باتباع الأوامر والالتهاء عن الزواجر، ويكون ذلك بترك المحرمات المشهورة، وترك الشبهات ومواقعها.

ثالثها : الحرص على الاستقامة في جميع الأحوال باتباع السنة دون تأويل ولا ترخيص ولا تشديد يخرج عن الحق، ومدار ذلك

(112) العدة ص : 58.

(113) نفس المرجع ص : 38.

على أربعة أمور : ضبط الأوقات، والتحرز من الآفات، والتحصن من التقلبات، والتأدب مع الحالات⁽¹¹⁴⁾.

أما ضبط الأوقات فيكون بمراعاة كل بما يليق به، فهناك ساعة المناجاة، وساعة المحاسبة، وساعة الفراغ، وساعة الإخوان، وغير ذلك.

أما التحرز من الآفات فيكون بمراقبة الحركات والسكنات، وذلك يقتضي أموراً أربعة : الشكر على النعمة، والصبر على البلية، وشهود المنة على الطاعة، والتوبة والإنابة من المعصية.

أما التحصن في التقلبات فيكون بإبعاد القلب عن المألوفات التي هي أربعة :

الشبع، والنوم، والكلام، والخلطة، فوجب معاملة كل شيء على قدر الحاجة بدون إفراط ولا تفريط، والخير كله في التوسط.

أما التأدب في الحالات فيجري بحسبها، وقد تكلم علماء الصوفية في ذلك بأمور كثيرة، وقرروا في ذلك آداباً متنوعة ساق زروق بعضها منها.

رابعها : رفع الهمة عن الخلائق، وإشخاص القلب للحقائق ومقدمة ذلك كما يقول زروق : «بصيرة نافذة، وأنوار متزايدة، نشأت عن بصيرة مستقيمة وآداب سليمة»⁽¹¹⁵⁾، وقد عزز المؤلف ذلك بكثير من أقوال كبار الصوفية، أمثال : الجنيد وأبي الحسن الشاذلي، وهي ترمي جميعها إلى التحذير من الاغترار بالخلق، واعتقاد نفهم، وذلك إنما يكون بالتزام أصول التحقق في رفع الهمة والتمسك بها.

وإذا كان المؤلف قد أكد على ضرورة سلوك طريق الجادة

(114) نفس المرجع ص : 59.

(115) عدة المريد ص : 61.

والتزامها فإنه قد بين في فصل آخر ما يستعان به على سلوك تلك الطريق من علوم وقواعد وكتب مفيدة. وقد وضح في مستهل ذلك القواعد الأربع التي تدور عليها أصول القوم وهي :

أولاً : اتباع السنة بالأدب، وتحقيق ذلك من كتب التوحيد والفقه مثل كتب المحاسبي وابن الحاج وغيرهما.

ثانياً : شهود المنة باستصحاب الشكر، وعليه مدار طريق الشاذلية وتحقيقها في كتب ابن عطاء الله وابن عباد وغيرها.

ثالثاً : الإعراض عن الخلق، وعن كل شيء وذلك مثبت في بعض كتب الغزالي، مثل : «منهاج العابدين».

رابعاً : إفراد الوجه لله تعالى ، وهو مقصود جميع الطرق الصوفية، وعليه مدار كلام الشاذلية، وقد أشبع القول في ذلك ابن عطاء الله، في كتابه «التنوير» الذي طالما أشاد به الصوفية المتأخرون، وأوصوا بمطالعة ومداومة النظر فيه⁽¹¹⁶⁾. ويختتم زروق هذا الفصل بالترغيب في قراءة كتب التصوف بصفة عامة، إذ بذلك تتقوى أذنار الإيمان واليقين، وتنمحي رذائل الصفات وعظائم الآفات، وتكتسب العلوم النورانية والفيوضات الربانية.

وفي سياق ذلك يحدثنا زروق عن العلوم النورانية والظلمانية والمتشابهة، فيعرفها بقوله : «يكون ذلك بحسب القصد والفيض والهمة ومقاصد العلوم ومراصدها. فكل علم خبث قصده وخبث القصد به فهو ظلمة، وكل علم حسن القصد به وحسن قصده فهو نور. وكل علم حسن قصده وخبث القصد به كان ظلمة بوجه قصده نورا بعين مقصوده»⁽¹¹⁷⁾.

(116) المصدر السابق ص : 62.

(117) عدة المريد ص : 63.

ثم استطرد المؤلف في الحديث عن العلوم النافعة التي يستعان بها على طاعة الله تعالى فقسمها إلى أربعة :

أولها : علم التوحيد والإيمان، وأقل ما يجزئ منه عقيدة مجردة عن البرهان، وأضر ما فيه الاشتغال بأنواع التأويل المشتت للقلب، المشوش الذهن الموهن للإيمان.

ثانيها : علم الفقه والأركان، وأقل ما يكفي فيه معرفة عقود الأبواب وشروطها، وأضر ما فيه الاشتغال بالخلافات، وتشتت الذهن بذلك.

ثالثها : علم التصوف والأحوال، إذ فائدته تحقيق العبودية والنظر في وجه تعظيم الربوبية، ويستعان في ذلك بكتب المحاسبي والغزالي وابن عطاء الله.

أما كتب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض ومن جرى مجراهم فيجب تجنب مطالعتها وعدم الاشتغال بها⁽¹¹⁸⁾.

رابعها : علم الإيضاح والدلالة والبيان والتحقيق، ومداره على أربعة : العربية لغة ونحوها، والاصطلاحات الحديثية والفقهية وغيرها، وفقه الحديث وعلم التفسير. ثم قرر المؤلف بعد ذلك العلوم التي اشتمل عليها الكتاب والسنة، فعد منها ثمانية : « لكل منها مشرب وحقيقة، وعلى المرید فيها حظ من العبودية لا بد له منها، ونوع من الفتح على حسب ما أهل له »⁽¹¹⁹⁾.

ثم انتقل زروق ينتقد ما طرأ على متأخري الصوفية من تخليط على القلوب، وتغيير في الأحوال، ويوجه إليهم إرشاداته وتوجيهاته، ويقول : غير أنهم جروا في ذلك على أن لا يدخلوا على المرید في

(118) المصدر نفسه ص : 64.

(119) المصدر نفسه ص : 65.

مقام التقوى سوى أخذ العهد بغية التحقق والتوثق في التزامه لخصال التقوى قصدا للتأكيد، كما أنهم لم يدخلوا عليه في مقام الاستقامة غير تعريفه بما يصلح له على جهة الأفضلية، وذلك لتشعب هذا الباب وعدم المعرفة باللائق والأحسن.

وفي مجال مجاهدة النفس ألزموا المريد بما يوصل إليها من أنواع المجاهدات : كالصمت، والخلوة، والعزلة، وإذلال النفس، وغير ذلك، كما ألزموه بإظهار ما عنده حتى يتبين له ما عندهم فيه، ولذلك استقر في الأوساط الصوفية قولهم : بأن المريد يجب أن يكون بين يدي شيخه كالملت بين يدي الغاسل، إمعانا في التزام الأخذ بكل تعليمات وتوجيهات المشايخ للمريدين.

بيد أن مثل هذه الأصول التي يتوجب على كل طريقة أن تتحلّى بها لا تكاد تتوفر وتتحقق إلا نادرا، فقد خلف أقوام حرفوا الأصول، وبدلوا الأمور، فساروا يخبطون خبط عشواء، فكان أن ظهرت كثير من الطوائف تعلقت كل واحدة منها بأمر من الأمور أو علم من العلوم، وقد فصل زروق الحديث عن ثلاث طوائف منها، ظهرت في زمانه بأمور مستغربة، منشؤها الجهل والغباوة، وقد عقد للحديث عن كل طائفة منها فصلا مستقلا⁽¹²⁰⁾.

أما الطائفة الأولى فقد تعلقت بالعلم وهي ثلاثة أنواع :

النوع الأول : صنف تعلق بدقائق التوحيد، وبعض جوانب الفلسفة الصوفية، مما أثر عن أمثال ابن عربي الحاتمي وابن سبعين وابن الفارض، فانكب هذا الصنف على ترديد كلامهم وشطحاتهم الصوفية دون أدنى فهم لها أو تحقق بها، غايتهم المثلى من ذلك حصول نشوة تذوق فهم ذلك، والاستلذاذ به في نفوسهم، وهذا الصنف إنما يعرف في المشرق أكثر منه في المغرب.

النوع الثاني : صنف تعلق بعلوم المقامات والأحوال والحقائق

الصوفية، ووقفوا عندها معتقدين أنها نهاية كل مطلب وغاية كل حقيقة، وليتهم كانوا لذلك من المتحققين العاملين، فهم اقتصروا على فهم كلام الأئمة في ذلك، فادعوه حالا لأنفسهم، بمجرد أن تذوقوا بعضه، يقول زروق : «ورأيت من هذا النوع آحادا اعتقدتهم الناس وأكبوا على اتباعهم، فحرموهم العلم والعمل بما شرطوا لهم من عدم ذلك، وحيروهم في الحقيقة عما هم مطالبون به كما هم مستغنون عنه»⁽¹²¹⁾.

وهنا وجه زروق نصائحه إلى هؤلاء أن يعدلوا عما هم عليه، لا سيما وقد نبه كبار الصوفية عموم السالكون على أن لا يغتروا بالمقامات والواردات، فيركنوا إليها، وعلامة الركون إليها طلب بقائها حال وجودها، وهذا ليس من أدب السلوك في شيء كما قرره ابن عطاء الله السكندري في إحدى حكمه، وشرحه زروق شرحا وافيا.

النوع الثالث : صنف من الناس جمدوا على ما لديهم من العلم

الظاهر، وأخذوا في الإنكار على من خالفهم، جاعلين العلم حجة لأنفسهم في كل ما يجري عليهم، وبلغ بهم أمر حسن الظن بأنفسهم أن ارتكبوا بعض المنكرات، وأباحوا المحرمات، وغلطوا في كثير من التأويلات، التي قبلوها واستساغوها دون تمييز بين ما يحتمل وما لا يحتمل التأويل⁽¹²²⁾.

أما الطائفة الثانية وقد تعلقت بالأحوال، فقد قسمها أحمد

زروق إلى ثلاثة أصناف أيضا :

الصنف الأول : طائفة ادعت أنها ترى رجال الغيب، كالخضر

عليه السلام وغيره ونسجوا حول ذلك خيالات غريبة وحكايات منكرة،

(121) عدة المريد ص : 12.

(122) عدة المريد ص : 13.

دفعهم إليها إما محض الكذب والاختلاق أو تلبيس الشيطان عليهم. ومعلوم أن شخصية الخضر عليه السلام تشكل في الفكر الصوفي دعامة معظم الحكايات الغيبية، حيث يفتخر بعض أدعياء التصوف بكونهم يستمدون من الخضر بعض الإلهامات، وخوارق العادات، بل بعض الأحكام كما ذهب إليه البعض. وهنا نجد الشيخ زروق يقدم لهم نصائحه وآراءه الإصلاحية، فيرد على هذا الصنف فيما ذهب إليه من الاعتقاد الشنيع في شأن الخضر عليه السلام فيقرر أن الشريعة الإسلامية ناسخة لكل ما سلف من الشرائع، إلا ما قرر، وهذا أصل في الدين يتعين اعتقاده، ومخالفه كافر إجماعاً⁽¹²³⁾. وقد مثل الشيخ أحمد زروق برجل بلغه أنه كان يقول بأمور فظيعة حيث كان لا يقيم لأحكام القرآن وزناً، ولا لحرمة الشريعة قدراً.

أما الصنف الثاني : من هذه الطائفة فقوم ادعوا الوصول والفناء، والتصرف بغير اختيار. وكأنهم بلغوا المنتهى في المعرفة الصوفية، فيؤدي بهم الاغترار إلى البوح بأمور يظنها الجاهل حقائق غير فانية، فتتفعل لها النفوس الغافلة المستدرجة، اعتقاداً منها أنها أحوال ومكاسب ذات نفع وجدوى، وعلى اعتبار أن شيخ الحقيقة يجد أموراً ذوقية لا تعرف بالخبر ولا بالأثر، ويرد عليهم زروق ويرشدهم، وفي نفس الوقت ينبههم ويقول : «وهذا كله جهل محض وضلال، ولو كان الشيخ محقاً في حاله، ومغلوباً في تصرفه، فله حكم يخصه، وهو حسن الظن به وتأويل وقائعه بوجه يقبل من غير احتجاج ولا إعانة عليه»⁽¹²⁴⁾.

أما الصنف الثالث : فطائفة ظهرت بال جذب واعترفته سجية لها، لا تفترق عنه، ومعياراً على بلوغ أعلى المقامات، وبذلك ابتعدت عن طريق الاستقامة واستثقلت الرجوع إلى أحوالها السابقة مغتررة

(123) عدة المريد ص : 13.

(124) المصدر السابق ص : 14.

بأحوال المجاذيب وما يجري لهم من أمور تستميل ذوي النفوس الضعيفة، خاصة منهم الجهلة الذين يفضلون هذا الصنف على غيره. بيد أنه يوجد بالمقابل صنف من الناس على العكس من ذلك لا يعتقدون في المجاذيب شيئاً، وهم أسلم ممن قبلهم. وأفضل من هذا صنف آخر سلم الأمر فلم ينتقد إلا بحق، ولم يعتقد إلا بحق، ويصر زروق في هذا الصدد على التنبيه والاحتياط من أمر المجاذيب الذين عدهم بعض العلماء فاقدي عقل التكليف، وبالتالي لا يمكن أن يتصور في حقهم الولاية كما يدعون.

طريقة أخذ العهد :

ثم انتقل زروق إلى موضوع أخذ العهد، فرسم لهم الطريقة المثلى في أخذ العهد. وإن أصله حديث عبادة بن الصامت كما سيأتي، وانتقد الطريقة التي ابتكروها في أخذ العهد، وما أحدثوه في ذلك من المبتدعات وخالفوا به الحقيقة والقصد، وهو أمر تشترك فيه طوائف أخرى غير هاته وقد تحدث عن ذلك من عشرة وجوه :

أولاً : قيامهم بالرحلة في طلب أخذ العهد على الناس، حرصاً منهم على هداية الخلق كما يزعمون وفي ذلك من الابتذال ما لا يخفى. «وفي شهرة الشخص كفاية لطالب الخير، ولو انفرد هذا الأمر لكان له وجه ضعيف، لكن بإضافته لغيره صار قبيحاً»⁽¹²⁵⁾.

ثانياً : حمل الناس على ذلك بشتى الوسائل ولو بالحيلة مع رضاهم بمجرد ذلك ولو كانوا جهلة، وهذا أمر قبيح⁽¹²⁶⁾.

ثالثاً : إقرار كل واحد على ما هو عليه، من صفات وأفعال حسنة أو قبيحة، تاركين ما هو أكد من إلزام التقوى بترك الغيبة والكذب والخيانة وغيرها من أمور الدين العظيمة.

(125) عدة المريد ص : 41.

(126) نفس المصدر ص : 41.

رابعاً : اعتقادهم أن التوبة لا تصح إلا بمتوب، ولا تكمل إلا بشيخ، وهو أمر خارج عن الحق.

خامساً : اعتقادهم أن الشيخ يغني عن العمل أو أن العمل بعد أخذ العهد لا يصح إلا بشيخ، وهذا أمر فاسد، لأن التوبة لا تحتاج لمتوب، كما أن مجاهدة النفس لا تتوقف على إذن.

سادساً : اشتراط بعضهم على مريده اعتقاد العصمة فيه، فيحتكم فيه كما يشاء، يضيق عليه المباحات ولا يؤنبه على المحرمات، ويهمله إن كان ضعيفاً ويستخدمه إن كان قوياً، موهما المريد من خلال ذلك بأن ما يصدر منه يعتبر فتحاً ربانياً⁽¹²⁷⁾.

سابعاً : تحول المريد بعد أخذ العهد إلى مملوك في يد الشيخ يخدمه في كل شيء، ويقيم معه لا روح له ولا مال ولا ولد ولا حول ولا حيلة، ويوهمه أن ذلك من أجل مصلحته وتطهير سره، وأفزع من ذلك الاستحواذ على مال المريد، وقد يوجهه لسؤال الناس، فيجعله يعتقد أن في ذلك صلاحاً له من حيث إذلال النفس وقتلها، وإظهار مدى صدقها. ومن هؤلاء من يستغل جاه أو شهرة مريده فيبتغي ما يريد بسبب اشتهاره بمشيخة فلان. «وهذا الأمر وإن لم يشعروا به قصدا فهو كامن في النفوس، وما يظهر من تأويله بوجه الحق، فمن غدرها الناشيء عن العلم المتولد من تمكن الهوى»⁽¹²⁸⁾.

ثامناً : انتهاج أسلوب غريب في مخاطبة الناس بشكل تنقاد إليه النفوس لغرابته. وفي ذلك خروج عن سنن أئمة السلف الصالح خاصة وأن مثل ذلك يجر أحيانا إلى اعتقاد أمور بينة الضلال والحرمان.

(127) عدة المريد ص : 42.

(128) العدة ص : 44.

تاسعا : منع التائب من العلم والعمل سوى ما عندهم من البدع والمحدثات، وهذا ما ترتب عنه حصول استباحة المحرمات وإقرار المنكرات، ويعطي زروق أمثلة مما شاهده من ذلك، كأمر المريدين بمخالفة مذهب مالك في بعض الأمور، وتصريح بعضهم بأن فلانا يرى الله جهرة، وغير ذلك من الأمور الخارجة عن إجماع الأمة.

عاشرا : قوة التعصب المتمثلة في اعتقاد أن صحة الهمة في الشيخ إنما هو في معادة من عاداه، ومولاة من والاه، وهذا ما أدى إلى المفاخرة والمنازعة واعتداد كل طائفة بشيخها وطريقتها، وتوهم انحصار الحق فيها دون غيرها.

ولما كان موضوع «أخذ العهد» محل انتقاد زروق لهذه الطائفة، كان لابد من بيان لطبيعته وكيفيته وما يتعلق به، وتوجيه نصائحه وإرشاداته وبيان الطريقة المثلى، فبين للقوم أن «أخذ العهد» يرجع أصله إلى الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا ... الحديث». وقد أجمعت جميع الطرق الصوفية على اتخاذ الحديث أصلا في أخذ العهد. وانتقد زروق بهذا الصدد بعض الطوائف المبتدعة الذين زعموا أن الطريق مبني على العزم، أما الرخصة فهي للعوام، فساق كثيرا من الأحاديث وأقوال كبار الصوفية التي تفيد أن الإسلام دين يسر وحنيفية سمحة، كما انتقدهم في قولهم : «إن الأجر على قدر المشقة» واعتبره كلاما باطلا، إذ لو كان الأمر كذلك لكان كثير من الأعمال أفضل من الذكر، ومن الإيمان.

أما كيفية أخذ العهد فتختلف بحسب الأحوال ومواقع الأمور⁽¹²⁹⁾ وطريقة هذه الجماعة في ذلك أن يصفح الشيخ ثم

(129) المصدر السابق ص : 45.

يأخذه فقير أو مقدم عندهم ليخلو به ويعلمه صورة الطريق، وهذا من حيث صورته أمر لا ضرر فيه إلا من حيث كيفية المصافحة.

ثم استعراض أحمد زروق كيفية أخذ العهد كما هي منقولة عن الشيخ أبي الجمال يوسف العجمي، وأهم ما يميزها هو تلقين الشيخ للمريد حقيقة التوبة وأدابها وشروطها وفرائضها ومكملاتها مع تحذيره إياه من المعاصي والعودة إليها، منبها إياه من خطورة نقض العهد الذي يجر إلى سوء الخاتمة، ثم يضع يده اليمنى فوق باطن يد التائب اليمنى ويعرفه بأنه شريكه في التوبة، إلى غير ذلك من الإجراءات الاصطلاحية التي يرى المؤلف أنها في عمومها حسنة لها مستند من الشرع في صورة البيعة، وختم هذا الفصل بقوله «وبالجملة فهذه الكيفية لا تلزم، وكل أحد ينفق من حاله فيلقي للمريد على قدره، وكل حركة صدرت من غير هوى أفادت الحقيقة والتحقق بخلاف غيرها، وكل ما تضمنه العهد من مباح وغيره فالوفاء به واجب والمحرم حرام والمكروه مكروه» (130).